الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد مالي وبنكي

من إعداد الطالبة:

مشري سمية

إشراف الأستاذة:

بوالشعور شريفة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
بوالكور نور الدين	رئيسا	أستاذ محاضر–أ–	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بوالشعور شريفة	مقررا	أستاذ محاضر–ب–	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
ساحلي لزهر	ممتحنا	أستاذ محاضر–ب–	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2018/2017 م

اهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة بخطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إ خوتي و أ خواتي الذين تقاسمو ا معي عبء الحياة؛وكما أهدي هذا العمل لإبنة عمي مريم التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فأنار تها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل الأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودتني بها و كلما طلبت كمية من و قته الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

الآية 11من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الطالبة مشري سمية

شكر و عرفان

قـال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح،و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفتني بإشرافها على مذكرة بحثي الأستاذة الدكتورة "بوالشعور شريفة لتوجيهاتها العلمية التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل

الطالبة: مشري سمية

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1) :العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي.	09
الشكل رقم(2): التقسيم الاقتصادي للنفقات الحكومية.	13
الشكل رقم (03): طرق قياس النمو الاقتصادي.	39
الشكل (4) تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي.	43
الشكل(5) نموذج توماس مالتوس للنمو الاقتصادي.	46
الشكل رقم(6): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد.	67
الشكل رقم(7): تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة(1970-2016).	70
الشكل رقم(8) تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة 1970-1989.	71
الشكل رقم(9) تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة 1990-1999.	72
الشكل رقم(10):تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة(2000-2016).	73
الشكل رقم(11) : تطور نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة(1970-2016).	74
الشكل رقم(12) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016.	76
الشكل رقم(13): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-1989.	77
الشكل رقم(14) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999.	78
الشكل رقم(15) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016.	79

قائمة الجداول

	الجداول	الصفحة
الجدول01:	يمثل نتائج اختبار الاستقرارية باستعمال جذر الوحدة – ديكي فولر المطور–	93
الجدول02:	يمثل نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام.	94
الجدول03:	يمثل نتائج اختبار استقرارية البواقي.	96

المحتويات	الصفحة
التشكرات.	
الإهداء.	
قائمة الأشكال والرموز والجداول.	
المقدمة العامة.	
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي.	
تمهيد.	**02**
المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي.	**03**
المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.	**03**
المطلب الثاني: العوامل المحددة للإنفاق الحكومي وتقسيماته.	**06**
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وأسبابها.	**15**
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية للإنفاق الحكومي.	**15**
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية للإنفاق الحكومي.	**17**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الانفاق الحكومي.	**19**
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.	**22**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.	**22**
المطلب الثاني: الآثار الغير مباشرة للإنفاق الحكومي.	**25**
خاتمة.	**26**
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات	
تمهيد.	**28**
المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي.	**29**
المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.	**29**
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه.	**31**
المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه.	**40**
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.	**42**
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	**42**
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية والكينزية للنمو الاقتصادي.	**47**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.	**51**
المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.	**55**

المطلب الأول: العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.	**55**
المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.	**56**
خاتمة.	**58**
الفصل الثالث: واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.	
تمهيد	**60**
المبحث الأول: النفقات الحكومية في الجزائر.	**61**
المطلب الأول: تصنيف النفقات الحكومية وتبويبها في الجزائر.	**61**
المطلب الثاني: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر.	**67**
المطلب الثالث: تطور النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).	**70**
المبحث الثاني: منهجية الجانب القياسي.	**80**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية.	**80**
المطلب الثاني: السلاسل الزمنية المستقرة.	**82**
المطلب الثالث: التكامل المشترك.	**89**
المبحث الثالث: نتائج التحليل القياسي.	**92**
المطلب الأول:تعريف متغيرات الدراسة.	92
المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية.	93
المطلب الثالث: المطلب الثالث: اختبارات التكامل المشترك.	94
الخاتمة.	98
الخاتمة العامة.	100
قائمة المصادر والمراجع.	103
الملاحق.	110
الملخص.	**120**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر النمو الاقتصادي غاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية حيث تسعى جميع هذه الدول إلى البحث عن كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، ويقصد بتحقيق معدلات نمو ايجابية هو حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستعمال كافة الموارد المتاحة.

ولهذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، وكلما سعت الدول إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي فإنه يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمل والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

ولقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين حيث حاولوا تطوير نظريات تساهم في تفسير وتبيان أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيقه، بداية بالمدرسة الكلاسيكية والكلاسيكيون الجدد، والذين ركزوا على تحليل دور العمل ورأس المال والتقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى مساهمات نظريات المفكرين الكينزيين الذين أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تحفيز النمو الاقتصادي أما النظريات الحديثة قامت بتحليل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

ولقد اعتبر التحليل الكينزي من أهم الاسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للإنفاق الحكومي والذي يعتبر المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والذي يعكس دور الدولة. فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطور الانفاق الحكومي، حيث زاد حجمه وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وهذا من خلال تخصيص النفقات الحكومية وفقا للأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي حاولت تكييف سياستها فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق الحكومي حيث انتهجت سياسة توسعية في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط.

عرفت الجزائر برامج إنفاقية تنموية ضخمة، حيث باشرت الجزائر برنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2001 –2009 تم البرنامج الخماسي 2010–2014 بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما يبرز رغبة الدولة الجزائرية في اتباع سياسة إنفاقية من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

1. **اشكالية الدراسة:**

ومن خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2016)؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم وضع الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستو معنوية 5%.

2. **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذا البحث في الاعتبارات التالية:

أ) كون النمو الاقتصادي كان ولا يزال أحد اهم المواضيع التي تنال قسطا كبيرا من الاهتمام، كون النمو الاقتصادي هو هاجس جميع دول العالم وباعتباره مفتاح تطور المجتمع. في كل المجالات.

ب) توضيح الاهمية البالغة التي تحظى بها النفقات العامة في التحليل الاقتصادي ودورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.

3. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

أ) إبراز الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

ب) تتبع برامج الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

ج) بيان أثر الإنفاق الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

د) توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

4. المنهج المتبع في الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي لعرض مختلف الأفكار الموضوعة من طرف المدارس الاقتصادية سواء بالنسبة للنفقات الحكومية أو النمو الاقتصادي، وكذلك تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. اضافة إلى المنهج التجريبي المتمثل أساسا في استعمال أدوات القياس الاقتصادي وذلك اعتمادا على نموذج قياسي لقياس تأثير النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي.

5. حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الجزائر الذي عرف اتباع سياسة إنفاقية توسعية ولمعرفة أثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي

أما من حيث الإطار الزماني فقد ثم اختيار الفترة من 1970-2016 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الاحصائية القياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

6. الدراسات السابقة :

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

أ) دراسة بودخدخ كريم(2009-2010): هدف إلى تحليل أثر سياسة الأنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 حيث توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق

العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الانفاق العام خلال الفترة 2001-2009 وأن هذا النمو اقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

ب) دراسة زكاري محمد(2013-2014): هدفت إلى دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التجريبي حيت توصلت الدراسة إلى تخصيص الجزائر لبرامج إنفاقية هامة سواء ما تعلق بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز ونموها من سنة إلى أخرى، وتمثل الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العمومية في الجزائر حيث تغطي ما نسبته 60 % من الإنفاق العام وكما توصل إلى أن المخصصات المالية العامة التي ضختها الدولة في السنوات لأخيرة (خاصة بعد سنة 2000)، جاءت معدلات نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات ومتواضعة، ما يؤكد هشاشته وعدم استفادته من الظروف الايجابية التي وفرتها السوق المحلية تزامننا مع تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث كان البديل للجوء إلى الاستيراد.

7. **خطة الدراسة:**

وحتى يمكن معالجة الإشكالية واختبار صحة الفرضيات والإلمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على خطة مكونة من تلاث فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي تمت دراسته من خلال تلاتة مباحث فالمبحث الأول تضمن دراسة نظرية للإنفاق الحكومي أما المبحث الثاني تناول ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي أسبابها ونظرياتها ليتم في المبحث الثالث معالجة آثار الانفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية سواء المباشرة أو غير المباشرة.

الفصل الثاني: تم الحديث فيه عن النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات تم فيه ذكر مفاهيم حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له ابتداءا من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحدثة وفي الأخير تم ذكر العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى دراسة واقع الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر والتم التطرق إلى دراسة أتر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج تصحيح الخطأ.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي

مقدمة:

يعد حجم النفقات الحكومية المرآة العاكسة لدور الدولة في الاقتصاد، إذ تعد الأداة التي تستخدمها الدولة في العمل على تنمية اقتصادياتها حيث أن الاستغلال الأمثل والكفء لها يعمل على تأدية هذه النفقات لمهامها وبالتالي تحقيق جملة أهداف السياسية والاقتصادية.

دائما ما أثير الجدل حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومجالات تدخلها، والذي دائما ما كان مرتبطا بشكل أساسي بحجم النفقات الحكومية والتي تعكس واقع الدور التنموي الذي تقوم به الدولة، إذ يعتبر بمثابة طلب الحكومي يعمل على تحفيز الطلب الكلي وبالتالي خلق عرض كلي لتلبية هذا الطلب.

وعلى هذا الأساس ومن أجل ابراز الإنفاق الحكومي و الدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وأسبابها.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي.

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.

بما أن الإنفاق الحكومي يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي لهذا فقد ازدادت أهمية الإنفاق الحكومي مع تطور دور الدولة، وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتباره من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي.

يعرف الإنفاق الحكومي على أنه " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة".[1]

كما يعرف على أنه "ما تستخدمه الدولة من النقود ثمننا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمننا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها)." [2]

كما يعرف أيضا على أنه "صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة". [3]

وكتعريف شامل للإنفاق الحكومي يمكن القول أنه: مبلغ نقدي؛ يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بهدف تحقيق منفعة عامة.

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 41

[2] مقراني محمد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988_2012)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص4

[3] محمد الصغير بعلي، **يسري أبو العلاء**، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص23

الفرع الثاني:أركان الإنفاق الحكومي.

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أركان الإنفاق الحكومي كما يلي:

1. النفقة العامة مبلغ من النقود. [1]

يجب أن تكون النفقة العامة مبلغا من النقود فمع شيوع الاقتصاد النقدي والتخلي عن نظام المقايضة. وأصبحت الدولة تنفق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن مزايا جعل الإنفاق العام نقديا ما يأتي:

أ) أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد وللدولة. مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي؛

ب) سهولة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق النقدي للدولة وصعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني؛

ج) الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة في تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة. وعليه فإن الوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عدها إنفاقا عاما مثل تقديم سكن مجاني للموظف، أو إعفاء من الضرائب.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

يقصد به أن الإنفاق الحكومي يصدر من قبل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات ويشترط في هذا الإنفاق أن يكون إنفاق الشخص العام لإشباع حاجة عامة. [2]

3. أن يكون الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة. [3]

لكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة، ومفهوم المنفعة العامة تحدده اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية. إذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص56، 57.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص464.

[3] سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها:

أ) اعتماد بنود النفقات الحكومية في الموازنة؛

ب) مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق الحكومية جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك؛

ج) الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات الحكومية للأغراض التي خصصت من أجلها.

الفرع الثالث: قواعد الإنفاق الحكومي.

باعتبار أن الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجات العامة، بأقل قدر من الإنفاق، ولهذا تم وضع قواعد تحكم عملية الإنفاق الحكومي وتتمثل هذه القواعد في:

1) قاعدة المنفعة العامة.

تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن يهدف الإنفاق الحكومي، إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان الإنفاق الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، وإلا أصبح هذا الإنفاق لا مبرر له.[1]

2) قاعدة الاقتصاد والتدبير.

تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له وإن هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى، فتحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.[2]

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشو والتوزيع، 2007، ص61.

[2] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص53.

3) قاعدة الإجازة المسبقة من قبل السلطة التشريعية.

يقصد بالإجازة هنا هو عدم صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد موافقة الجهة المختصة، وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة والمتضمنة إيرادات الدولة ونفقاتها تصدر القانون ويتم مناقشة هذا القانون لدى السلطة التشريعية(مجلس النواب) وبعد الموافقة وإقرار هذا القانون نحصل على إجازة الصرف من بنود الموازنة العامة.

إن تحقيق القاعدتين السابقتين من قواعد الإنفاق الحكومي وهما قاعدة المنفعة القصوى وقاعدة الاقتصاد والتدبير، لا يتم إلا من خلال هذه القاعدة حيث أن غياب الإجازة المسبقة للصرف يعني عدم وجود رقابة على الصرف وعدم التيقن من الحاجة الفعلية للإنفاق الحكومي وبالتالي يصبح من الصعوبة تحقيق القواعد السابقة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة للإنفاق الحكومي وتقسيماته.

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم الوسائل ضمن السياسات المالية، التي تستخدمه الدولة من أجل تحقيق أهدافها، لذلك يتسع الإنفاق عندما يزداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وينخفض عندما ينحصر هذا الدور، وكما أن هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد الانفاق الحكومي داخل الدولة فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها.

الفرع الأول: العوامل المحددة للإنفاق الحكومي.

تمثل النفقات الحكومية مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة. ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن للدولة الوصول اليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق الحكومي. وهنالك من يعتقد أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلى الخام يجب ألا تخرج من المجال 5%-25%. إلا مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية. ذلك لأن حجم الإنفاق الحكومي يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة وتختلف من دولة إلى أخرى.[2] وأهم هذه العوامل :

[1] محمد خصاونة، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص183.

1. طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

إن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يساهم بشكل كبير في تحديد حجم الإنفاق الحكومي لأن القيام بوظائفها هو الذي يحدد هذا الإنفاق الذي تطور مع تطور دور الدولة.

أ) الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة:

إن الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة كان يقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن يكون له أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقد ترتب على ضوء هذا الدور النتيجتين التاليتين:[1]

- قلة أنواع النفقات الحكومية وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها؛
- انخفاض حجم النفقات الحكومية، لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تخفض إلى أدنى الحدود.

ب) الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة:

خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على الإنفاق الحكومي حيث تنوع الإنفاق تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمه وارتفعت نسبته إلى الدخل الوطني. [2]

ج) الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة:

في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فإن حصة الإنفاق الحكومي تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.[3]

---

[1] مقراني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[2] **المرجع نفسه**، ص14.

[3] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف الدراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص9.

2. مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر النفقات الحكومية على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات الحكومية متوافقا بصورة عكسية على مستوى النشاط الاقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الاعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.[1]

3. القدرة التمويلية للاقتصاد:

من بين محددات حجم الانفاق الحكومي قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية. وذلك لأن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها، تبقى محدودة وتنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى جزأين هما: [2]

أ) **القدرة التكليفية:** وتتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الايرادات العامة عن طريق الضرائب. وهنا يتعلق الامر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية. وهنا نصطدم بمنطق قانون لافر.

ب) **القدرة الاقتراضية:** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء الى الاقتراض العام. وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية. وعموما فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى قدرة الدوافع للاستثمار.

[1] مقراني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

الشكل رقم (1) :العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي.

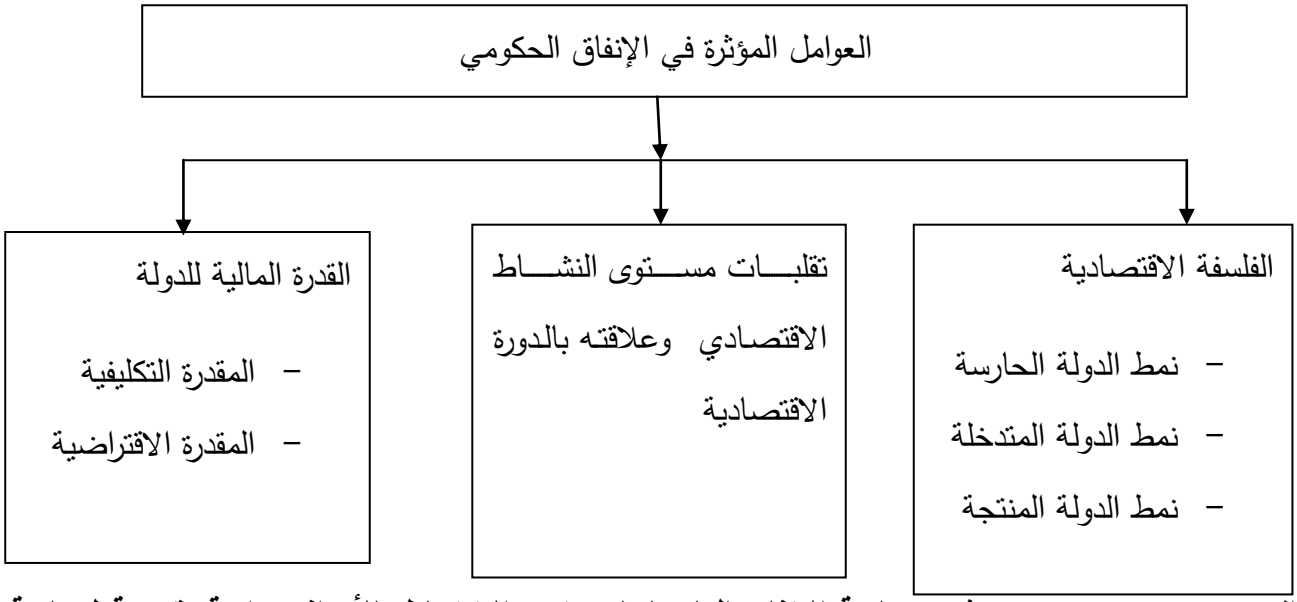

المصدر: بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص23

الفرع الثاني: التقسيمات العلمية للإنفاق الحكومي.

هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات الحكومية للدولة. وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات الحكومية على ما تنقسم إليه من أنواع، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع وعادة فإن أسس التقسيم إدارية واقتصادية وسياسية ومالية ولهذا تم تقسيم الانفاق الحكومي انطلاقا من عدة أوجه نذكر منها ما يلي:

1. تقسيم النفقات الحكومية من حيت الأغراض المباشرة لها.

تقسم النفقات الحكومية من حيت الأغراض المباشرة لها إلى:

أ) النفقات الاقتصادية:

وهي النفقات الحكومية التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص وعلى زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.[1]

ب) النفقات الادارية:

تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج، مثل نفقات الأمن والدفاع والعدالة وغيرها ... [2]

ج) النفقات العامة المالية:

تتضمن النفقات الحكومية المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى. [3]

[1] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] مقراني، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2007، ص136.

د) النفقات العامة العسكرية:

تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.[1]

هـ) النفقات العامة الاجتماعية:

وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيت يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، واستنادا إلى ذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء، وإعانات الرعاية الصحية، والإعانات الخاصة بالتعليم ...إلخ [2]

2. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها و انتظامها.

نميز وفقا لهذا التقسيم ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

أ) النفقات العادية:

هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار تبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته. مثل أجور الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها.[3]

ب) النفقات غير العادية:

هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها.[4] مثل نفقات مكافحة البطالة ونفقات الحروب والكوارث.

[1] محمود حسين الوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

[2] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18،19.

[3] محمود حسين الوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

[4] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص91.

3) تقسيم النفقات العامة من حيت استخدام القوة الشرائية أو نقلها.

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية إلى نفقات حقيقة ونفقات تحويلية .

أ) النفقات التحويلية:

تتمثل هذه المجموعة في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيت تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، القطاع المنزلي، القطاع الإنتاجي وقطاع العام الخارجي. وذلك بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، وبناءًا على ذلك فإنها لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني، بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل.[1] وتنقسم النفقات التحويلية إلي كايلي:[2]

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:**

وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها. وقد تأخذ عدة أشكال(تدعيم بعض القطاعات الحساسة والاستراتيجية أو إعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبية على رقم الأعمال أو رسوم الدمغة) ويفرق في نطاق الإعانات الاجتماعية بحسب الهدف من منح الإعانة بين إعانات الاستغلال، وإعانات تحقيق التوازن الاقتصادي وإعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:**

وتشمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية ضعيفة الدخل، مثل (إعانات للفئة البطالة، المتضررين من الكوارث، المرضى والعجزة...).

- **النفقات التحويلية المالية:**

وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام والإعانات والمساعدات الخارجية.

[1] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] مقراني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

ب) النفقات الحقيقية:

تتمثل النفقة الحقيقية في استعمال الدولة للقدرة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة، فالنفقة العامة هنا تعبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء التي تدفعه الدولة للحصول عليها. فالدولة هنا تحصل على مقابل لكل هذه النفقات كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم انتاجي جديد. [1]

الشكل رقم(2): التقسيم الاقتصادي للنفقات الحكومية

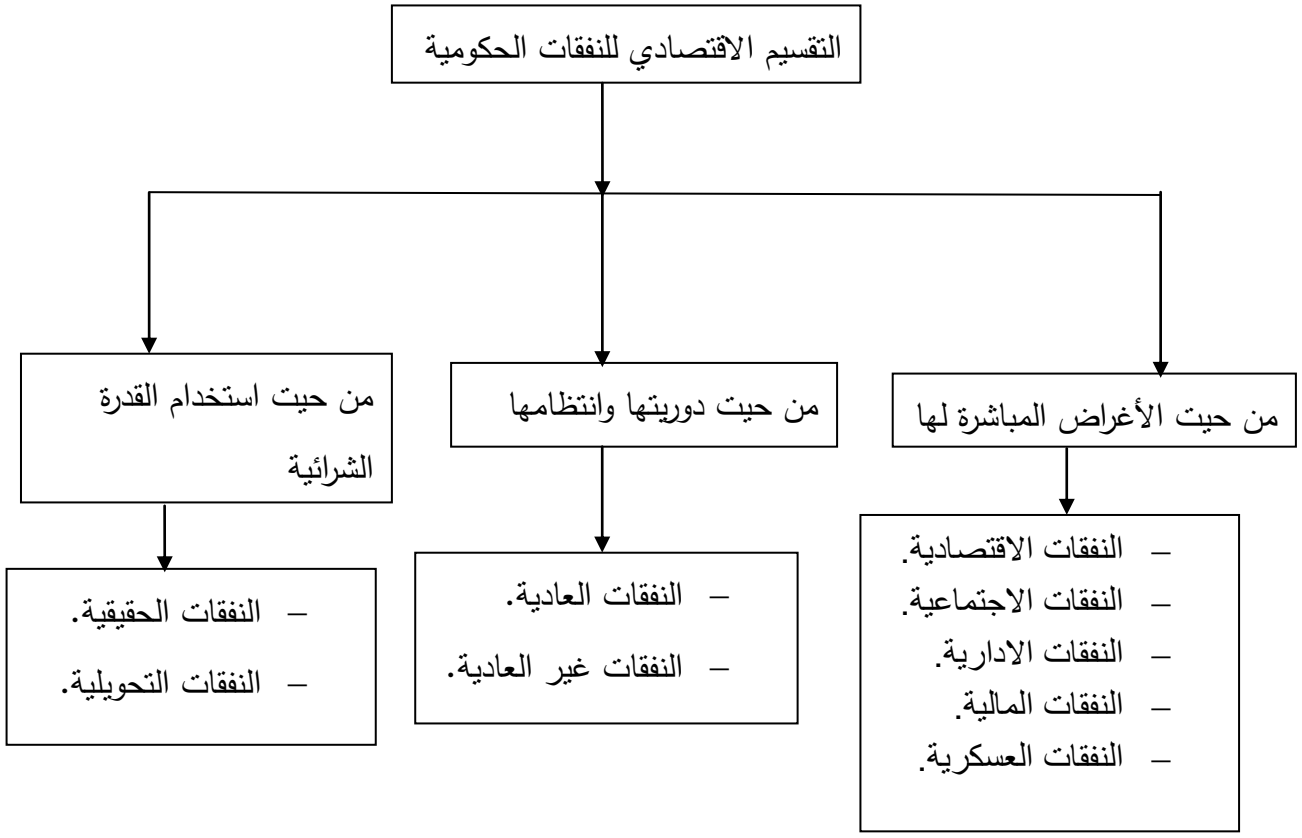

المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص 470

[1] محمد عباس محرزي ، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

4) تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها.

حسب هذا التقسيم فإن النفقات الحكومية تقسم حسب مدى استفادة أفراد المجتمع منها:[1]

أ) **النفقات القومية:** أو ما تعرف بالمركزية، وهي النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها نفقات ذات طابع قومي.

ب) **النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات.

5) تقسيم النفقات من حيث طبيعتها المادية.

تقسم النفقات الحكومية من حيث طبيعتها المادية إلي:[2]

أ) **النفقات العامة النهائية:** هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية حاسمة دون أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة.

ب) **النفقات العامة المؤقتة:** هي نفقات تخرج من خزينة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة. ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدما إلى الدولة ويكون قد تم الاتفاق عليها سلفا.

ج) **النفقات الاحتمالية أو الافتراضية:** وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف، ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدما وبصورة احتمالية. وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها.(الزلازل والحروب...إلخ)

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة– الإيرادات العامة–الميزانية العامة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص45.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وأسبابها.

تعتبر ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي من أهم الظواهر التي استدعت انتباه الاقتصاديين في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها (دولة متقدمة، دولة نامية)، وقد قدم مجموعة من الاقتصاديين بتقديم تفسيرات علمية لظاهرة الإنفاق الحكومي من خلال تقديم مجموعة من القوانين والنظريات، وكذلك التطرق إلى الأسباب العديدة لظاهرة الانفاق الحكومي[1] وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية للإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية للإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الانفاق الحكومي.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية للإنفاق الحكومي.

يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة النفقات الحكومي هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات الحكومية دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، وبعبارة أخرى تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات الحكومية دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة أو دون أن تؤذي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات الحكومية أي أن هذه الزيادة في النفقات الحكومية لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمة العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية.[2] وتكمن الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات الحكومية في:

الفرع الأول: نقص القدرة الشرائية للوحدة النقدية وارتفاع مستوى الأسعار.

يقصد بتدهور قيمة العملة، تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية على المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997،ص437،438.
[2] محمد خصاونة، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

وما يمكننا ملاحظته، بصفة عامة، أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى. ويترتب علي تدهور قيمة النقود زيادة النفقات الحكومية لمواجهة هذا التدهور. فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات فالزيادة هنا في رقم النفقات الحكومية زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الافراد.[1]

الفرع الثاني: التغير في أساليب وآليات وضع الميزانية.

لقد كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

وهذا يعني أن النفقات الحكومية لا تسجل إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها (فائض الإيرادات على النفقات).

أما الآن فإن الميزانية العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات.

وأدى ذلك –بطبيعة الحال– إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات الحكومية بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق الحكومي.[2]

الفرع الثالث: التغيرات على مستوى سكان الدولة وإقليمها.

يؤدي تغير أحد أركان الدولة، وخاصة ركن السكان أو الاقليم، إلى زيادة ظاهرية في النفقات الحكومية.

1. ازدياد السكان: يؤدي ازدياد عدد السكان كميا إلى ارتفاع النفقات الحكومية تبعا لذلك، وهو يمثل زيادة ظاهرية مادامت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد، وليس لتحسين مستوى المعيشة.
2. اتساع إقليم الدولة: كما يؤدي اتساع إقليم الدول بفعل عملية الاتحاد (ألمانيا، اليمن...) إلي زيادة ظاهرة في النفقات الحكومية للدولة الجديدة.[3]

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص106.
[2] محمد الصغير بعلي، **مرجع سبق ذكره**، ص45.
[3] **المرجع نفسه**، ص46.

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية للإنفاق الحكومي.

ويقصد بالأسباب الحقيقية للإنفاق الحكومي في كونها الأسباب التي تؤدي إلي الزيادة في حجم النفقات الحكومية مقابل زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات لتحقيق أهدافها، وعليه يترتب على زيادة كمية السلع والخدمات ارتفاع مستوى نصيب الفرد من هذه السلع والخدمات.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.

1. ازدياد الدخل القومي: من الطبيعي أن يترتب على نمو الدخل القومي ازدياد موارد الدولة، ومن ثم انتاجها. فكلما ازدادت دخول الأفراد اتسعت أوعية الضرائب وقلت مقاومة الأفراد لما تفرض الدولة من ضرائب ورسوم مم يسهل لها اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحسين خدماتها العامة كما وكيفا. [1]
2. ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: كان في السابق دور الدولة حيادي ولم يكن للدولة الدور الكبير في إشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الأساسية العامة كالدفاع، الصحة والتعليم ...

ولكن توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسب فشل نطاق السوق، وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا أساسيا من أجل تحقيق تلك الأهداف فزاد حجم الإنفاق الحكومي الذي أعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع. ولا ننسى دور سياسة التأميم من خلال السيطرة المباشرة على جانب هام من النشاط الإنتاجي للمجتمع بقصد زيادته من ناحية وتوزيع ناتجه توزيعا متساويا من ناحية أخرى كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي زيادات كبيرة.[2]

الفرع الثاني: الأسباب السياسية.

التي تضمنت تنامي درجات الوعي السياسي، وما رافقه من مبادئ وأفكار سياسية، وبالذات ما يتصل منها بالأفكار ألاشتراكية، والديمقراطية، والتي تتضمن ضرورة خدمة السلطة السياسية التي تمثلها الدولة للمجتمع بكافة أفراده وفئاته، وما يقتضيه هذا من ضرورة المشاركة السياسية من قبل الجميع، وهو الأمر الذي فرض

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999، ص67.

[2] محمود حسين الوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص126.

معه على الدولة زيادة نفقاتها الحكومية تماشيا مع التوجهات السياسية وذات الطابع الاشتراكي والديمقراطي لخدمة أفرادها ومجتمعاتها بصورة أكبر ومن أجل كسب تأييدها، والحصول على رضاها، وموافقتها، وقبولها للسلطة السياسية، حيث أن برامج الجهات السياسية تتضمن في الغالب وعودا بالعمل من أجل زيادة النفقات الحكومية وتوسيعها لتوفير خدمات أفضل وأوسع والعمل على تحقيق ذلك حتى يتم انتخاب ممثليها، والاستمرار في ممارسة الحكم، وتخفيف حدة التوترات ذات الطبيعة السياسية بتلبية احتياجات المجتمع وأفراده بدرجة ومدى أكبر، كما أن تطور واتساع العلاقات السياسية بين الدول تفرض زيادة في النفقات الحكومية على المحلات المرتبطة بذلك كالإنفاق على السفرات والقنصليات والزيارات المتبادلة بين الدول ذات الطبيعة السياسية، وكذلك ما يتم تقديمه من منح وإعانات للدول الأخرى لأسباب سياسية. [1]

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية.

مع الزيادة المسجلة للنمو الديموغرافي، وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، تزايد حجم النفقات الحكومية لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات، الماء، الغاز، الكهرباء والأمن العمومي. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى والمداشر (الريف).

إلى جانب كل ذلك، زيادة نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن تم ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرف من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض، العجز والشيخوخة وغيرها وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات الحكومية بصورة عامة.[2]

الفرع الرابع: الأسباب المالية.

1. سهولة الاقتراض.

كانت القروض تعتبر فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات الحكومية نظرا لأن الدول كانت تعاني كثيرا في سبيل الحصول عليها إذا كانت تضطر غالبا إلى اللجوء لكبار الماليين لإقراضها، وكان هؤلاء يفرضون العديد من الشروط القاسية التي كانت تدفع الحكومات أحياننا لتجنب عقد القروض، وبطبيعة الحال فقد كان ذلك يجعلها تحد من الإنفاق الحكومي حتى لا تحتاج لعقد القروض. أما الآن وقد تقدمت الأساليب الفنية لإصدار

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008، ص101.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

القروض العامة، فإن الدول تستطيع بسهولة واطمئنان أن تلجأ لهذا الأسلوب سداد أي عجز في وإيراداتها، وقد شجعها ذلك مرارا على التوسع في الإنفاق الحكومي مما ترتب عليه زيادة حجمه.[1]

2. وجود فائض في الايرادات العامة.

يؤذي وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لقرض معين مم يدفع الى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية. وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبوب النفقات الحكومية.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الانفاق الحكومي.

لقد ظهرت العديد من الأطروحات التي حاولت تفسير حجم تدخل الدولة من خلال تفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في المدى الطويل وأهم تلك النظريات ما يلي:

الفرع الأول: قانون تزايد نشاط الدولة أو قانون فاجنر(1892).

لقد اهتم الاقتصادي أدولف فاجنر في القرن 19 بتفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي "بقانون فاجنر" ووفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم الانفاق الحكومي، وازدادت أهميته في النشاط الاقتصادي بمرور الزمن.

وقد أوضح فاجنر أن تطور الإنفاق الحكومي هو نتيجة طبيعة لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتخلص هذا القانون في أنه" **إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيننا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقاتها الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي**". ويفسر ذلك استنادا إلى عوامل اقتصادية بحتة فمن وجهة نظره أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها مما ترتب عنه زيادة تدخل الدولة.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

[3] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 35، 36.

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك وويزمان.

لقد قام كل من بيكون وويزمان بدراسة لهما في سنة 1961 حول تطور النفقات الحكومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، وخلصا إلى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق الحكومي وإنما هناك عوامل أخرى، حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم الانفاق تتم غالبيتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة وكبيرة.

كما أشار "بيكون وويزمان " إلى أن للأزمات تأثير على الانفاق الحكومي، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق، وحسب دراستهما فإن مستوى الإنفاق الحكومي. بعد الأزمات والحروب يبقى مرتفعا ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه من قبل.

وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق الحكومي ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر الإحلال أو الاستبدال.[1]

الفرع الثالث: أطروحة الركود.

حسب كينز إن شرط التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات يتم عند تساوي العرض الكلي(الدخل) مع الطلب الكلي(الاستهلاك+ الاستثمار+ الانفاق الحكومي)، وعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$G+I+C=Y$$

ففي حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي (Y) ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار $\frac{I}{Y}$ فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي$\frac{G}{Y}$ يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{C}{Y}$ ، ويتحدد بذلك مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل. وبالتالي إذا لم يتم الاستجابة للوضع القائم عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي من خلال قيام الدولة بالمشاريع العامة لتحريك الاقتصاد، وبشكل متسارع فإنه لا يتم الخروج عن حالة الركود الاقتصادي.[2]

[1] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص39، 40.

[2] بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، ص 80.

الفرع الرابع: نظريات أخرى.

1. أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف.[1]

حاول tullour وstiguer تفسير الظاهرة انطلاقا من أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف، ونقطة الانطلاق في ذلك هي أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون غيرهم، وبما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون وتنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

وعلى الرغم من هذا فإن السكان الذين لا يستفيدون من تلك النفقات ويتحملون أعبائها، فإنهم لا يقومون بتشكيل تنظيما لمقاومة الضغوط والدفع إلى رفع إنتاج المنتجات التي تخص حاجيات فئات معينة وهذا بسبب:

- صعوبة الانتظام بين العدد الكبير من الممولين من جهة وتعارض المصالح من جهة أخرى؛
- انتماء بعض الممولين أيضا إلى جماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا إلى منتجات معينة، فلهذا يغضون الطرف عن منتجات لا يهتمون بها، بمعنى اتخادها كذريعة للضغط في اتجاه توفير منتجات يرغبون بها.

ولهذا نجد أن النفقات الحكومية تتزايد نتيجة تزايد وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي دون قيود تحول دون زيادتها.

2. أطروحة باركنسون.

هناك سبب آخر لزيادة النفقات الحكومية والمتمثل في ميل طبيعي إلى زيادة مصروفات التشغيل، ولا سيما تكاليف الموظفين وهذا وفقا للمراقب الانجليزي باركنسون، كما أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج لتوسع القطاع العام وخاصة العمل ألإداري، بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل ألمنجز، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من القنوات الإدارية، والزيادة هذه في عدد الموظفين شملت الموظفين العاديين والمؤهلين والمسؤولين الحكوميين، لكن هذه الزيادات تعكس من جهة أخرى الرغبة في تطوير المسؤولية والرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين.[2]

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص17،18.

[2] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

تعددت آثار الإنفاق الحكومي على الدولة، سواء الاقتصادية أو السياسية ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى، وتهدف إلى معرفة آثار الإنفاق الحكومي على الاقتصاد ككل، وللإنفاق الحكومي آثار مباشرة أخرى غير مباشرة ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحديدها كما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية.

هي مختلف التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة إنفاقية معينة.

الفرع الأول: أثر النفقات الحكومية على قدرة الافراد على العمل والادخار والاستثمار.

إن النفقات الحكومية الموجهة للخدمات كالصحة، التعليم، السكان ... الخ، من شأنها أن تزيد من كفاءة الاشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء، تهيئ الظروف التي يصعب من دونها القيام بعميلة الانتاج، فهي توفر الأمن والاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاطاتهم، وهي تؤذي إلى توزيع الدخول بين الافراد وتزيد من إمكانياتهم على الادخار.

كذلك تزيد النفقات الحكومية في قدرة الأشخاص على الاستثمار وهذا إذا أوضعت المدخرات في هذا الميدان كإنشاء المصانع مثلا.[1]

[1] مقراني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

الفرع الثاني :أثر النفقات الحكومية في انتقال عناصر الإنتاج.

تؤذي النفقات الحكومية إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي أخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.[1]

الفرع الثالث: أثر النفقات الحكومية على القوى المادية للإنتاج والمقدرة (الانتاجية القومية).

يقصد بالقوة المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال الغني والإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية وعن تأثير النفقات الحكومية على المقدرة الانتاجية القومية من خلال تنمية عامل الانتاج يجب أن نميز بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية كما يلي : [2]

1. النفقات الانتاجية أو الاستثمارية:

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار. وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤذي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج. أو قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة والخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة، على سبيل المثال تخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، أو تعويض المؤسسات العمومية عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكيننا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤذيه. [3]

2. نفقات الاستهلاكية والجارية:

تؤذي إلى زيادة القدرة الإنتاجية القومية مثل الإعانات الاجتماعية ونفقات التعليم والبحث العلمي والتدريب ونفقات العلاج والصحة كلها تؤذي الى زيادة الإنتاج القومي. [4]

---

[1] مقراني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[2] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[3] محمود عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

[4] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

الفرع الرابع: أثر الانفاق الحكومي في الاستهلاك القومي:

يؤثر الانفاق الحكومي في الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما قد يحدث في زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الانفاق ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الافراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.[1]

الفرع الخامس: أثر الإنفاق الحكومي ومستوى الأسعار.

يؤثر الإنفاق الحكومي على الأسعار على النحو التالي: [2]

1 عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادها في الأسواق المحلية زيادة العرض مثلا.

2 من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا.

فإذا كان أثر الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكثر من الطلب.

وإذا ازداد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فإن مستوى الأسعار سوف تتغير وترتفع.

الانفاق الحكومي يؤثر على مستوى الأسعار يخفضها أو يرفعها ... وهناك إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

[1] علي سيف على المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص622.

[2] محمد حسين الوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص151.

المطلب الثاني: الآثار الغير مباشرة للإنفاق الحكومي.

الفرع الأول: أثر المضاعف.

لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات الحكومية فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤذي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج –الدخل– الاستهلاك–الإنتاج. مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف. [1]

الفرع الثاني: أثر المعجل.

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها. بمبدأ المعجل.

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدلات وآلات لأزمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني. فزيادة الإنفاق الحكومي بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار–بمرور الوقت–بنسبة أكبر.

ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى اخر.[2]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[2] **المرجع نفسه**، ص 82.

خاتمة:

كخلاصة لهذا الفصل، فإن مفهوم الإنفاق الحكومي قد عرف عدة تطورات بين مختلف المذاهب الاقتصادية وقد ازدادت أهميته مع زيادة تدخل الدولة وتوسع سلطتها باعتبارها الأداة التي تستخدمها الدولة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف المنشودة.

كما أن للإنفاق الحكومي آثار مباشرة على الاقتصاد من خلال تأثيره على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك، طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار والتشغيل، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل، مما يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية ويؤكد الدور المهم للإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي للدولة من أجل تحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، باعتباره من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها حيث أنه يمثل الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات لأنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد ويعبر كذلك عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي وبالتالي يتم تقسيم هذا المبحث إلى :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع الاقتصادية حيث يعد من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

وفي هذا المبحث سوف يتم عرض مفهوم للنمو الاقتصادي وخصائصه وأهم المعايير المحددة له.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت التعاريف الاقتصادية للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

"يعرفه جون ريفوار بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة."[1]

كما يعرفه أيضا "فيليب بيرو على أنه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي، هو الناتج الصافي الحقيقي." [2]

"يعرفه الاقتصادي كينزيت في كتابه –النمو والهيكل الاقتصادي – بأنه أساسا ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي."[3]

"يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد."[4]

"ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."[1]

---

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص60

[2] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص67

[3] شعيب بونوة، **مرجع سبق ذكره**، ص60

[4] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة العدد 5، أفريل 2014، ص50

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي:

هو حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد خلال فترة من الزمن.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

يتم تصنيف النمو الاقتصادي إلى:[2]

1. **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.
2. **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع. وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

كما يمكن تصنيفه:[3]

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع رأسمالية، فإن هذا النمو قد جرى في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة تجري كما تجري، عمليات تاريخية معينة، جرت في أحشاء المجتمع الاقطاعي، فأحدثت فيه النمو إلى الرأسمالية. وهذه العمليات الأربع هي: التقسيم الاجتماعي للعمل، تراكم أولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة سيادة وتكوين السوق الداخلية، أي يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
2. **النمو العابر وغير المستقر:** هذا النمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة–تكون عادة خارجية– لا تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته. أن هذا النمو يمثل الحالة العامة في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجأة ومواتية في تجارتها الخارجية لا تلبث أن تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها. وكون هذا النمو يحصل في إطار بنى اجتماعية

[1] ايمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص333

[2] شعيب، **مرجع سبق ذكره**، ص62

[3] كميل حبيب، حازم البنى، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 23–27

وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3. **النمو المخطط:** هو النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته. إلا أن قوة وفعالية هذا النمط من النمو مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي، ويتم تركيبها في مستويات ونسب عقلانية تضمن مستويات من الإنتاج وهي:

1. **العمل:** هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.[1] حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الانتاج وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا بساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في الدولة.

ويجب التركيز على نوعية العمل حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة انتاجيته، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم.[2]

2. **رأس المال:** يعرف رأس المال على أنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين، كما يمثل رأس المال كجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من الإدخار الذي يذهب للاستثمار، وبدون أن تكون هنالك فجوة بين الاثنين، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تطور بقاء الأموال المدخرة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، وما يزيد في

[1] جلال خشيب، **عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي**، www.alukah.net، تاريخ الزيارة: 2018/04/21، الساعة 20:30

[2] مرادسي حمزة، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستر، في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص37

القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الانتاجية وفي استثمارات البنية التحتية للاقتصاد مثل: الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء...الخ.[1]

3. **التقدم التكنولوجي:** هو تنظيم جديدي للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والت توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الانتاجية حتى وإن بقيت كمية الانتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وبالرغم من أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القوى.[2]

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه كينزيت الخاص بالنمو الاقتصادي يمكن استخلاص ستة خصائص للنمو الاقتصادي:

1. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى غاية الوقت الحاضر حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، 1% للنمو السكاني و3% لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية. [3]

[1] مرادسي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص38

[2] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية "دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 70

[3] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، دار المريخ للنشر والتوزيع، مصر، ص176،175

2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الانتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الانتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الانتاجية، تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج. [1]

3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي.

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم تحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحظرية ولم تعد متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5% انخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط. [2]

4. المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي و الأيديولوجي.

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والأيدولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذا بالتحديث ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها: [3]

أ. **الرشادة:** وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلابد من تطبيق أساليب جديدة في كل

---

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، "دراسة تحليلية قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان– ، الجزائر، 2012 /2013، ص30

[2] **المرجع نفسه**، ص31

[3] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية ، "دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990"**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص11

شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات ...إلخ. والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. **التخطيط الاقتصادي:** والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والذي فيه تحديد الأهداف السياسية والحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنمية التي تجسد الأهداف والوسائل الضرورية التي تنفد وتشمل الاقتصاد بكاملة دون تهميش أو استصغار هدف معين باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حالة تعتر البرنامج.

ج. **التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د. **تحسين الاتجاهات والمؤسسات:** يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الانتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طرق غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

هـ. **الهيمنة الدولية.**

عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة – وهي في أغلبها بلدان نامية– مما أدى بتجديد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.[1]

[1] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص32

و. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.[1]

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

هي مختلف الوسائل والمعايير التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو الاقتصادي في دولة ما وتوجد عدة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي وتتمثل في:

1. : معايير الدخل.

يعتبر معيار الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي، لكن الحقائق العلمية أتبت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم تبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقة، وهي تعتبر من الأمور التي يتعين أخدها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر.

أ) الدخل القومي الوطني:

يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المستخدمة في قياس النشاط الاقتصادي للدولة، إذ من خلاله يثم معرفة مدى نمو الاقتصاد الوطني.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد تؤذي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية)، فإن زيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.[2]

---

[1] ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص 179

[2] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، "دراسة نظرية"**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص5

ب) الدخل الكلي القومي المتوقع.

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، وقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما توافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في أساليب تسيير إنتاجها. [1]

ج) متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج.

وهو أكتر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الانتاج. وفي هذا الشأن اعتقد "charles kidleberger" أن اهتمام النمو يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للنمو هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية. [2]

2. **المعايير الاجتماعية :**

هناك العديد من المعايير الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي ومن أهمها ما يلي:[3]

أ) **المعايير الصحية:**

هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي.

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان؛
- توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد ذل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح؛
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الافراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

---

[1] معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، "دراسة قساسية لحالة الجزائر (1970-2012)"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– ، الجزائر، 2015-2014، ص116

[2] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص23

[3] **المرجع نفسه**، ص23

ب) **معايير التغذية :**

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على توفير الغداء الأساسي لسكانها فبالرغم من أن الانتاج العالمي للغداء قد ازداد إلا ان معظم الزيادة مصدرها دل شمال أمريكا وأروبا أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة انتاج الغداء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الانتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.

ج) معايير نوعية الحياة المادية.

إن المعايير السابقة (معيار الصحة ومعيار التغذية) جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بداتها، أما معيار نوعية الحياة المادية هو معيار مركب، أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير السابقة، فهو يتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- معدل الوفايات عند الأطفال؛
- معرفة القراءة والكتابة؛

د) دليل التنمية البشرية :

هو من المعايير المركبة ويعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية بالناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويتكون من ثلاثة متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- التحصيل العلمي؛
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

3. المعايير الهيكلية. [1]

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية و المعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك هذا الوضع لم يعد مقبولا لعدة أسباب:

- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية؛
- حصول معظم تلك الدول على استقلالها.

وهذا ما أذى بهذه الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بياناتها الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالتصنيع، وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

[1] عجمية محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، بدون طبعة قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، مصر، 2002، ص 76.

الشكل رقم (03): طرق قياس النمو الاقتصادي.

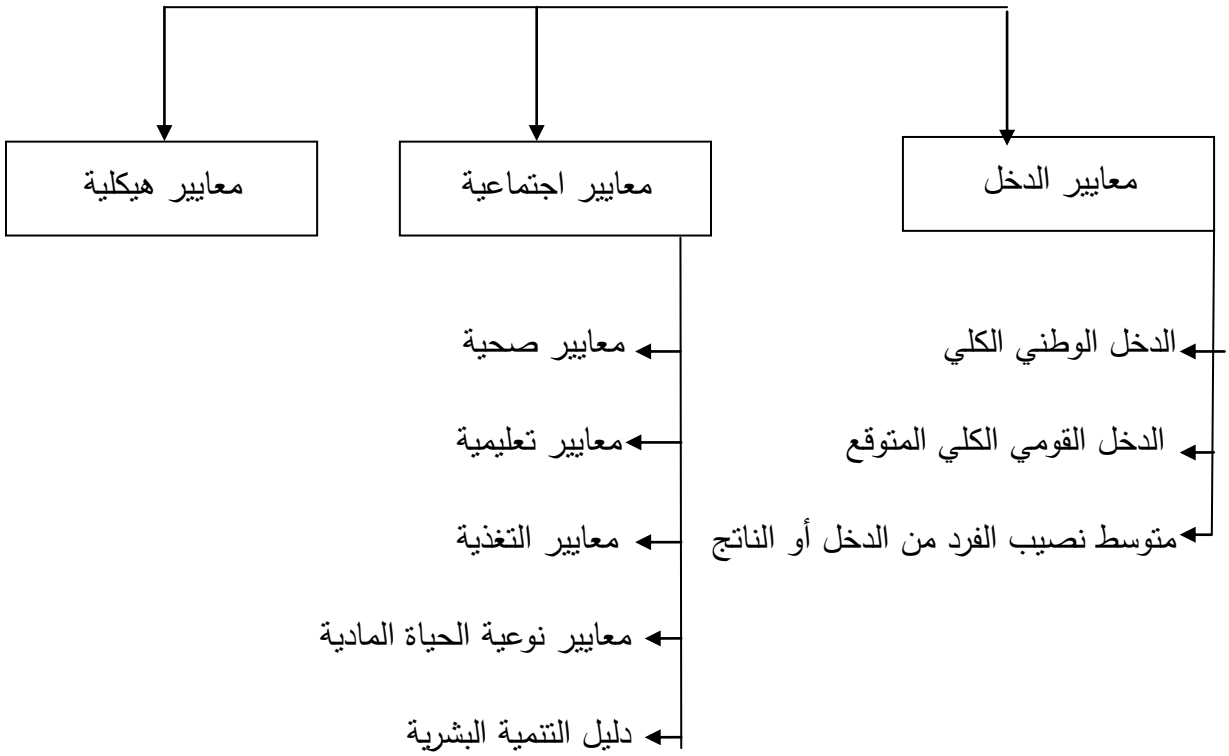

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، "دراسة قساسية لحالة الجزائر (1970-2012)"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– ، الجزائر، 2015-2014، ص116

المطلب الثالث: **فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه.**

الفرع الأول: **فوائد النمو الاقتصادي.**

تتمثل فوائد النمو الاقتصادي فيما يلي : [1]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الانتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، ذون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- تحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا وذلك بزيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الدخل.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي.

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل هذه التضحيات هي:[2]

1. التضحية بالراحة الآنية.

يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملا. وإذا أمكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الاستخدام أو زيادة ساعات العمل فسوف يكون بالإمكان زيادة الإنتاج إلا أن كلفة هذه الزيادة في الإنتاج لابد أن يقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع.

2. **التضحية بالاستهلاك.**

وفي حالة عدم امكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا في بلد معين فهل بالإمكان في هذه الحالة زيادة الانتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي.

---

[1] بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص10

[2] محمد عربي عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص70-72

من المحتمل تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الانتاج في المستقبل. لهذا فان نسبة الاستهلاك المضحى بها (أو المؤجلة) تصبح مؤشرا لقياس الكلفة الحقيقية للنمو الاقتصادي في مجتمع معين. فالمهم ليس كمية الاستثمار ومن أجل زيادة الانتاج وإنما المهم هو في نوعية الاستثمار.

3. **التضحية بالرغبات الآنية.**

كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تتطلب الامر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

4. **ترذي البيئة.**

يبدو أن من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة بصورة خاصة والأقطار الأخرى بصورة عامة حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة الاقتصادية سواء تلوث الجو أو تلوث المياه. وزيادة عدد السيارات أدى إلى تصاعد غازات المحروقات في الجو خاصة في البلدان المزدحمة بالسكان، بحيث أصبح حتى التنفس في المدن يشكل خطرا على الصحة العامة. كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف إلى تعكير الراحة العامة بالزيادة ضجيج السيارات و أصوات الطائرات المختلفة كما تعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أدى الى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة.

5. **عدم الاستقرار الاقتصادي.**

إن الاقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ اشكالا عديدة منها:

- التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية و التكنولوجية ...الخ ويعود السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.
- الخلاصة أنه لابد من المحافظة على نوع من التوازن الأمثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

لقذ استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين ولفترات طويلة، ورغم تفاوت التركيز عليه بين فترة وأخرى إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية. لهذا اجتهد العديد من الاقتصاديين في التطوير النظري والقياسي والإحصائي لموضوع النمو والبحث في تبرير مساره.

لذلك سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

يعتبر الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لموضوع النمو الاقتصادي حيت يرتكز على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة للنظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار وفي هذا المطلب سوف نقوم بعرض أفكار أبرز روادها.

الفرع الأول: نظرية آدم سميت.

يعتبر آدم سميت أبا لعلم الاقتصاد الحديث من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم والذي نشره في عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات، بحيث أنه يرى أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، فقد ركز على زيادة الانتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الكفاءة واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلي زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر. [1]

حيث يرى آدم سميت أن الزيادة في الثروة تحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تحقق من جراء ذلك إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمل بشكل واضح عن طريق:[2]

---

[1] بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**، أطروحة دكتوراه، في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص54

[2] فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص105، 106

- زيادة مهارات العاملين إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن تخصيص وتقسيم العمل، حيث يؤذي تخصيص قسم من العاملين للبحث والابتكار إلى زيادة الابتكارات.
- انخفاض وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية المختلفة.

وقد وجد آدم سميت أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق والذي يؤدي توسعه إلى خلق إمكانات جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسع السوق وزيادة حجم المنشأة وظهور الوفرات ... حيث ناقش هدا الاقتصادي أيضا دور وفرات السلعة (أو الوفرات الداخلية) للمنشأة في رفع الانتاجية، وهذا ما يوصل الاقتصاد الى حالة سماها بالدعم الذاتي.[1]

إن الفكرة الأساسية التي تعتمد عليها نظرية آدم سميت في النمو الاقتصادي وهي تراكم الرأسمالي، نمو السكان وإنتاجية العمل، لازالت محل اعتماد العديد من النظريات الحديثة.

الشكل (4) تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي.

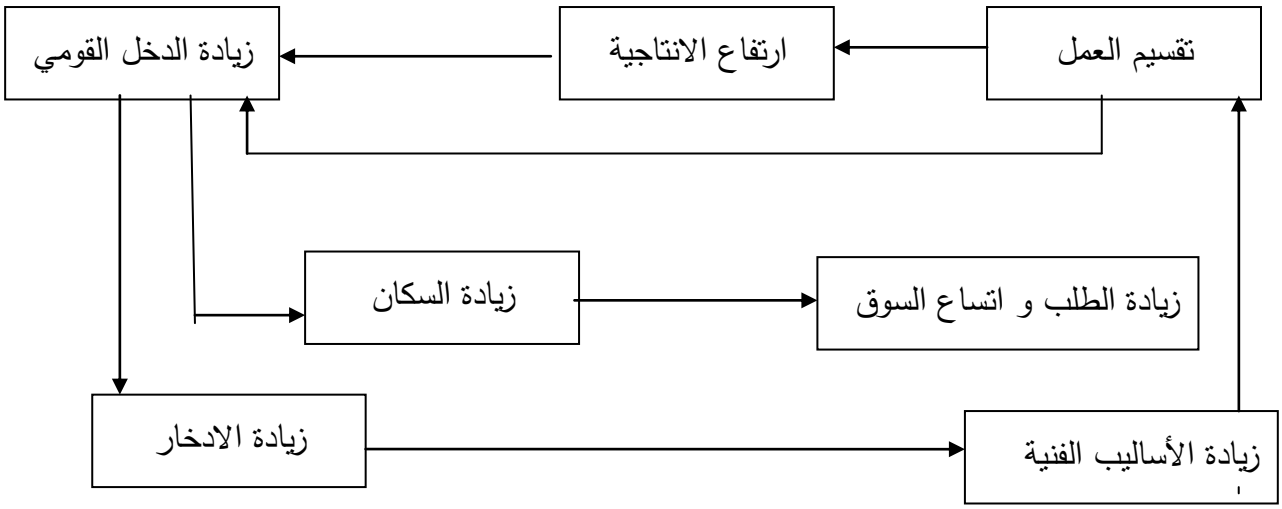

المصدر:كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص96

[1] هشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص371.

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو.

يعتبر ريكاردو من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع و الاجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك ونشر آراءه في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

وفيما يخص أبرز آرائه على النمو الاقتصادي، فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغداء للسكان، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك [1] ومن خلال تحليله لعملية النمو، قسم دافيد ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طرق:

1. الرأسماليون: دورهم مركزي في عملية النمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل ومن خلال اندفاعه لتحقيق أقصى ربح يعملون على توين رأس المال والتوسع فيه وهذا لضمان تحقيق النمو.[2]

2. العمال الزراعيون: وهم الأغلبية من السكان، يقوم الرأسماليون بتوظيفهم ويعتمدون على الأجور التي تتحدد وفقا لصندوق الأجور، وأن عدد هؤلاء العمال يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، فإذا كان معدل الأجور كافيا لتمتع العمال بكافة وسائل الراحة للحياة فإنه من المتوقع أن يزيد عدد السكان، وبالتالي زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أي أن هناك علاقة طردية بين معدل الاجور وعدد السكان. [3]

3. الاقطاعي: وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي ويحصل على دخولهم لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم ويتمثل ريعهم في تحويل جزء من محاصيل الأراضي للمالكين لأنهم يطلبون تمننا لأراضيهم الأكثر خصوبة[4]

وعلى أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجتمعات الثلاثة السابقة، يوزع الدخل إلى ثلاثة حصص رئيسية تمثل العوائد أو الدخول التي تحصل عليها هذه المجموعات: [1]

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص110

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، نظريات وسياسات وموضوعات، بذون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص58

[3] معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص131

[4] **المرجع نفسه**، ص131

- الأجور: وهي مبالغ تدفع للعاملين؛
- الريع: وهو ما يدفع لمالكي الأراضي؛
- الربح: وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها.

فإذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الريع و الأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصيلة الأجور والريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في المنافسة التامة، وبما أن الأرباح حسب "دافيد ريكاردو" هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤذي إلى تأثير التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي ومنه فإن "دافيد ريكاردو" ويرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي.

وفيما يخص التقدم التكنولوجي، فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤذي إلى نقص الطلب مؤقت على العمل مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، فتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي. [2]

أما فيما يخص التجارة الخارجية يرى ريكاردو بأنها لا تلعب دورا أساسيا في تطوير الصناعات القومية، بل أنه يرى بأن التجارة الخارجية صالحة فقط حتى تمكن من الحصول على سلع متزايدة من الخارج مقابل نفس كمية العمل القومية، كما أنه يرى كذلك بأن تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج يؤثر عل إمكانية تكوين فرص الشغل في الداخل، ويرى بأن هنالك منافع تكمن في توفير مواد أولية للبلد.[3]

الفرع الثالث: توماس مالتوس.

كان لمالتوس أرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان" والتي تنص على أن عدد السكان –إذا لم يضبط– فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة وهذا ما يخلق ما يسمى بالخطر الديموغرافي.

---

[1] بناني فتيحة، **مرجع سبق،ذكره**، ص13

[2] **المرجع نفسه**، ص13

[3] ثابث محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص75

وبخلاف النظرية السكانية، كان لمالتس آرائه للنمو من خلال الادخار والاستثمار، فنجده ينتقد قانون "ساي للأسواق " والذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، مشيرا إلى إمكانية حدوث اختلافات بين مستويات الادخار والاستثمار. كما وضح مالتس فكرة الميل الأمثل للادخار والذي يمكن من خلاله زيادة الادخار بالقدر اللازم للاستثمارات المربحة المتاحة.

أما عن النظرة "المالتسية" للتنمية والنمو فتتمثل في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحا إتباع أساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزايد أهمية هذا القطاع من دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الأخر.[1]

الشكل(5) نموذج توماس مالتوس للنمو الاقتصادي.

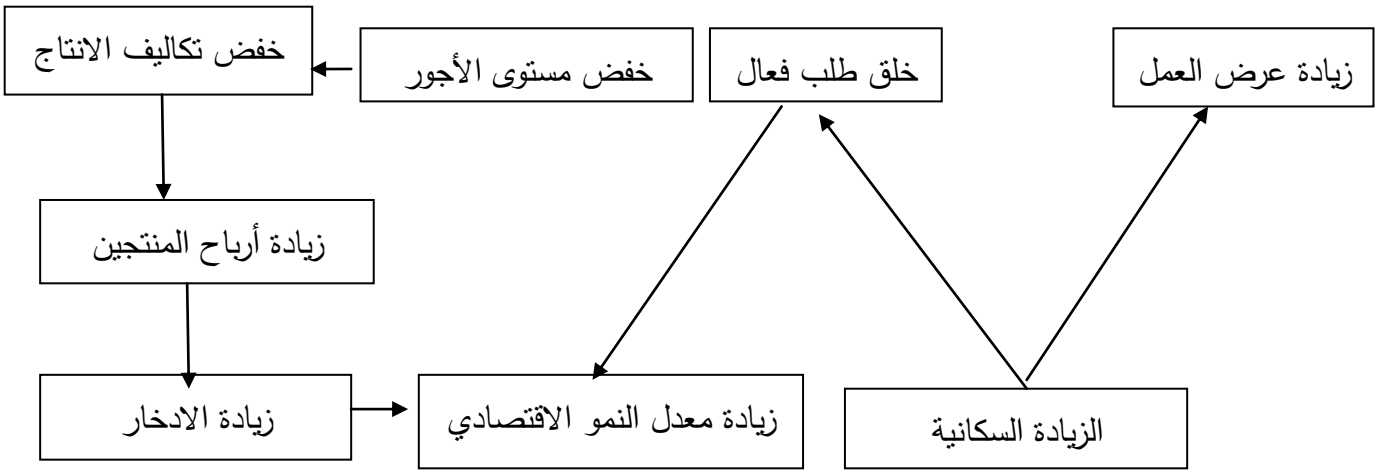

المصدر:كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص97

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص66

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية و الكينزية للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

بعد المدرسة الكلاسيكية حاول الاقتصاديون النيوكلاسيك أيضا تغير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي حيث أدخلوا العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الانتاجية.

أولا:نظرية شومبيتر:

وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا في العام 1911م، ولكنها ترجمت إلى اللغة الإنجليزية عام 1934م في نظريته هذه بين شومبيتر أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه الفقرات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا. وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الغدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار.[1]

ويتضمن الابتكار عدة عناصر منها:[2]

- تقديم منتج جديد
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج
- الدخول إلى السوق جديدة
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام
- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة الابتكار.

وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الاجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص48

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص69

يفترضون أن عرض النقد معطى أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر.[1]

ثانيا: نظرية سولو في النمو الاقتصادي.

لقد كان سولو مهتما بمشكلات النمو الاقتصادي وظهر ذلك في مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو" 1956، ويعتبر نموذج سولو للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في هذا المجال، وهو ما أدى إلى حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987، وتلقيبه بأب النمو الاقتصادي. [2]

ولقد أكد سولو من خلال نموذجه على دور الإدخار والتراكم الرأسمالي في دعم النمو في الأجل القصير، مع صعوبة المحافظة على نفي النسق على المدى البعيد، إلا بحدوث تطورات تقنية تعزز إنتاجية العمل ورأس المال وترفع معدلات النمو تحافظ عليها، كما أقر بأن تعاظم الزيادة في التراكم الرأسمالي تخفض إنتاجيته تبعا لقانون تناقص الغلة ما يدفع الاقتصاد للوصول إلى حالة الاستقرار.[3]

ووفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو إنطلاقا من دالة الانتاج لكوب–دوغلاس:[4]

$$Y = A.F(K,L)$$

حيث تمثل y الإنتاج، وA معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية، أي التطور التقني، وk مستوى رأس المال، وL مستوى العمل.

وهكذا، فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤذي دوما إلى نمو أضعف. ومن ثم، فإن التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

ويرجع سولو المصدر الأساسي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الأجل الطويل إلى التقدم التكنولوجي.

---

[1] المرجع نفسه، **مرجع سبق ذكره**، ص70

[2] بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24

[3] حمزة مرادسي، **النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017، ص188

[4] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص150

الفرع الثاني: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي .

1. تحليل كينز للنمو الاقتصادي.

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. الأمر الذي عزز من نقد عدد من الاقتصاديين للنظرية الكلاسيكية.

قدم الاقتصادي جون مينارد كينز في عام 1936 تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف في كتابه" النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود" [1]

حيث اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ " الطلب يخلق العرض". وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض.

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا افراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي أعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويشير كينز إلى عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية "المضاعف "والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض.[2]

[1] عبلة عبد الحميد البخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص73

[2] كريم بودخدع، **مرجع سبق ذكره**، ص113

2. نظرية هارود دومار.

يعتبر هذا النموذج من أشهر نماذج الكينزيين الجدد وعلى أساسها: كل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال المهلك أو التالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد). حيث من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد رأس المال.[1] ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات وهي:[2]

- يفترض أن الاقتصاد مغلق؛
- تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة؛
- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية؛
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار تابثة؛
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال تباثة؛
- المستوى العام للأسعار ثابت.

وقد جاء هذا النموذج بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يحدد تبعا لمعدل الادخار، وهذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود دومار لتحديده.

لقد حاول هارود دومار البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي.[3]

---

[1] ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره** ، ص124

[2] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص85،86

[3] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي –دلاسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لشهادة الماجستير للاقتصاد، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2012 /2013، ص38

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

إن الاداء المتواضع للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد أدى إلى عدم رضى عن تلك النظريات، في ما بين البلدان المختلفة الأمر الذي دفع إلى ظهور نظريات جديدة لتغيير النمو الاقتصادي والتي تسمى بنظريات النمو الداخلي.[1] ومن بينها :

الفرع الأول : مراحل النمو الاقتصادي حسب روستو.

تسمى أيضا مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في اوساط المتخصصين في قضية التنمية والدخل.

وبالرغم من أن رستو في هذا الكتاب لم يعنى أساسا بتحليل قضية التخلف في البلدان المتخلفة، فعن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الطرق المتقدمة في الفترة ما بين 1850-1950 حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب المجتمع من حيت مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس. [2]

و تتمثل هذه المراحل الخمس في :[3]

أ) مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف اقتصاديا حيث يتسم اقتصاديا بالطابع الزراعي التقليدي، ويتبع أفرادها وسائل بدائية للإنتاج، كما ويسود فيها نظام الأسرة والعشيرة حيث يلعب فيها دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي السائد فيها.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص99

[2] جلال الخشيب، **مرجع سبق ذكره**، ص14

[3] محمد مروان السمان، وآخرون **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى/ الإصدار الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 389-391

كما ومن أهم مظاهر هذه المرحلة تفشي الاقطاع وتمسك المجتمع بالتقاليد، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وانخفاض متوسط حصة الفرد من الناتج القومي.

أعطى روستو أمثلة لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي مثل الصين، و دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوربا في القرون الوسطى.

وقد ركز روستو على أن هذه المرحلة غالبا ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

ب) مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وفيها تكون الدولة أيضا متخلفة اقتصاديا، إلا أنها تحاول ترشيد اقتصادها، والتخلص من البطء الشديد الذي يتسم به تطور مجتمعها. من مظاهر هذه المرحلة: نبذ الوسائل العتيقة للإنتاج، قيام بعض الصناعات البسيطة إلى جانب الزراعة، البدء بانتشار الطرق والسكك الحديدية والموانئ، ظهور طبقة ممتازة ومختارة من المفكرين والمصلحين الاجتماعيين.

أما الدول التي اجتازت هذه المرحلة فهي بحسب رأي روستو ألمانيا وروسيا واليابان في القرن الماضي.

ج) مرحلة الانطلاق:

تتصف الدولة في هذه المرحلة أنها تسعى للقضاء على أسباب التخلف وتحول الانطلاق نحو التقدم من خلال تنمية مواردها الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمباشرة بإنشاء الصناعات الأساسية.

من أهم مظاهر مرحلة الانطلاق أن مدتها قصيرة نسبيا (بين 20–30 سنة)، وأن معدلات الاستثمار فيها معدلات الزيادة في السكان، وباختصار فإنه يثم خلال هذه المرحلة تحول كبير في مجالي الانتاج والتوزيع، وهي بحق من أصعب المراحل –كما يقول روستو– لأنها تتطلب بهذا وتنمية شاقة.

أما الدول التي اجتازت هذه المرحلة فهي: بروسيا فيما سنة 1890 وسنة 1914، واليابان فيما بين سنة 1978 وسنة 1900، والأرجنتين وتركيا والهند والصين في الوقت الحاضر.

د) مرحلة النضوج:

وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا لأنها تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة و خدمات، وتكون قد حققت مستوى جيد في انتهاجها المادي، إلا أن أهم ما يميز مرحلة النضوج هذه هو زيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك.

أما عن أهم مظاهر هذه الحركة فهو قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد و الصلب، والصناعات الميكانيكية والصناعات الكيميائية، وغيرها إضافة إلى أن الدولة في هذه المرحلة تتمتع بإزهار كبير في حركة التجارة الخارجية فيها وتمتع المجتمع بالنضوج الفكري الفني.

وقد أورد روستو مثلا لدولة اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي كالسويد عام 1920.

هـ) مرحلة الاستهلاك الوفير:

تبلغ الدولة في المرحلة درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي حيث يزيد الإنتاج فيها عن حاجتها، ويصبح متوسط دخل الفرد فيها مرتفعا مما يمكنه بالتالي من رفع متوسط استهلاكه من السلع الاستهلاكية وبخاصة من السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات و معظم المواد الكهربائية.

وقد أورد روستو بعض الأمثلة عن الدول التي دخلت هذه المرحلة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا.

هذه هي مراحل النمو الاقتصادي التي استعرضها روستو، فكانت محاولة لا بأس بها لقياس درجات التطور الاقتصادي عند الدول وبخاصة التي أصبحت متقدمة منها.

الفرع الثاني: نظرية رومر.

تتميز نماذج النمو الداخلي بثبات العوائد لعوامل الإنتاج المتراكمة، وهذا ما يشمل استخدام مفهوم أوسع لرأس المال، فإدخال رأس المال البشري يمكن أن يفي بهذا الغرض، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار الشكل التجميعي للنموذج، فإنه يمكن ملاحظة بأن هذا النوع من رأس المال هو قريب جدا من التقدم التقني. حيث قدم رومر سنة 1986 نموذجا داخليا للنمو يعتبر فيه التقدم التكنولوجي كنتيجة للتأثيرات الخارجية و التي تخلق على المستوى الكلي عوائد ثابتة للعوامل المتراكمة. وفي سنة 1990، عرض كذلك نموذجا آخر للنمو يتميز بوجود تقدم تقني داخلي، حيث اعتبر أن الابتكارات تتراكم وتساهم في توسيع رأس المال، وأن تنوعها هو مصدر ثروة للاقتصاد.

فقد أخذ بول رومر الفكرة من طرف Kenneth arrow في سنوات الستينات والتي تقول بأن التقدم التقني ينتج عن التمرن أو ما يسمى "التعلم بالممارسة" حسب هذا المفهوم، فإن عملية الانتاج نفسها تؤذي إلى تحسين وتطوير خبرة العمال وبالتالي إنتاجيتهم، وهذا بدوره يسمح لهم بالإنتاج أكثر، وهذه الفوائد تعود على الاقتصاد بأكمله، حيث ينتج عنها وفرات خارجية تكنولوجية.[1]

[1] معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص181

المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

لقد اختلفت الدراسات في تحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وذلك لاختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد هذه العلاقة إذا كانت موجبة أو سالبة.

المطلب الأول: العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

أكد "رام" من خلال الدراسة التي أجراها سنة(1986) أن الانفاق العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج "أشاور" سنة 1990 أن الإنفاق الحكومي خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة "أليكسو" التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذا أوضح "شيهي" سنة (1993) أن الانفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا.[1]

المطلب الثاني :العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

لقد ساعدت أفكار كينز في إنتشار الفكر المالي وبروز السياسة المالية في شكل السياسة الاقتصادية ، والتي اعتبرت فيما بعد على أنها اسس ومبادئ لفكر مالي جديد، وركز الفكر المالي على الإنفاق الحكومي واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، بحكم أنه وانطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض فإن الانفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012**، مذكرة متضمنة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإقتصاد، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص79

يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي، وهو الامر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج الوطني[1]

أشار "كنوب"(1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة(1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا "فولستر وهنركسوة"(1999-2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة، ونفس النتيجة توصل إليها "باروا"(1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد في الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد "قوساه" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الانفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.[2]

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي:

1. تكلفة التمويل.

إن أول هاجس تواجهه الدول أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح أثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الانتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم. [3]

[1] محمد كريم قروف، **تقدير فالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2001**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 20014/2001، 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف 1، ص3

[2] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص173

[3] زكاري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص80

2. أثر الإزاحة.

إن أكبر أثر سلبي لزيادة الانفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر الإزاحة للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد المقارنة بالقطاع الخاص. [1]

3. تكاليف الإعانات.

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البيانات والطرق، حيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا فيها وهذا ما يؤذي إلى سلبية ذلك النوع من الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي. [2]

4. عدم الكفاءة.

يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة. [3]

5. غياب الإبداع والابتكار.

إن أهم عنصر بفقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. [4]

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص174

[2] **المرجع نفسه**، ص174

[3] زكاري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص81

[4] كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص175

خلاصة الفصل:

لقد كان النمو الاقتصادي ولايزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول باعتباره يحقق رفاهية المجتمعات ولهذا اعتبر مهما جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد.

ورغم تعدد آراء أفكار المدارس، التي بالمدرسة الكلاسيكية منتهية بالمدرسة الحديثة، إلا أن عملها كان متكاملا حيث كانت كل مدرسة تسعى إلى تحسين سابقتها وهذا من أجل إيجاد الحلول التي تعجز عنها سابقتها.

فالمدرسة الكلاسيكية اهتمت بحرية التجارة وركزت على تراكم رأس المال، ثم جاءت المدرسة الكينزية لتطور أفكارها، التي رأت أن من واجب الدولة التدخل من أجل توجيه النشاط الاقتصادي، واهتمت هي الأخرى كذلك بتراكم رأس المال. أما المدرسة الحديثة فقد أتث بأفكار جديدة ركزت في تحليلها على كيفية الوصول إلى نمو دائم، والتي تعبر عن عامل التكنولوجيا ورأس المال المادي والبشري.

الفصل الثالث

واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل:

إن الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات وتحسين الوضعية المالية في الجزائر، أدى إلى تحول السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر إلى التوسع في الإنفاق العام وهذا من أجل الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية. التي مرت بها والتي أسفرت عن مشاكل في الاقتصاد وتدهور النشاط الاقتصادي، وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى تقسيمات الإنفاق الحكومي وبرامجه المستخدمة.

ومن أجل تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تم استخدام نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2016.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: النفقات الحكومية في الجزائر.

المبحث الثاني: منهجية الجانب القياسي.

المبحث الثالث: نتائج التحليل القياسي.

المبحث الأول: النفقات الحكومية في الجزائر.

نتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل أسعار النفط بدأت الجزائر في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات الحكومية، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات الحكومية في الجزائر تعود إلى العوامل التالية:[1]

- المحدد الاقتصادي والمذهبي، ونقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛
- المحدد الاجتماعي وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛
- المحدد المالي ويتمثل في الجانب المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تصنيف النفقات الحكومية وتبويبها في الجزائر.

المطلب الثاني: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر.

المطلب الثالث: تطور النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

المطلب الأول: تصنيف النفقات الحكومية وتبويبها في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف النفقات الحكومية وتصنيفها في الجزائر.

تعتمد الجزائر تصنيفا خاصا بها لنفقاتها الحكومية في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات.

1. تعريف النفقات الحكومية في الجزائر.

تعرف النفقات الحكومية في الجزائر على أنها: النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانيتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشاريع والتراتيب السارية.[2]

---

[1] العمرية العجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، الجزائر، ديسمبر 2016، ص203.

[2] الطاهر زروق، **تنفيد النفقات العمومية، موقع المفيد في المالية العمومية، متوفر على الموقع، http: //moufid.jimdo.com** تم الاطلاع بتاريخ 2/ماي/2018، ص2.

2. تصنيفات النفقات الحكومية في الجزائر

تقسم النفقات الحكومية في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات.[1]

- **نفقات التسيير**

- **تعريفها**

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.[2]

- **تقسيم نفقات التسيير**

تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب تتمثل في:[3]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

[1] بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009، ص95

[2] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، نوقشت 2005/5/8، ص347.

[3] **المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 07/07**/1984- المتعلق بقانون المالية

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات

هي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي: [1]

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي(فوائد سندات الخزينة)
- الدين الخارجي؛
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف المؤسسات العامة)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات العامة(تعويضات على منتجات مختلفة).

ب-تخصيصات السلطة العمومية

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... إلخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات. [2]

ج- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح**

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:[3]

- المستخدمين- مرتبات العمال؛
- المستخدمين – النفقات الاجتماعية؛
- معدات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

[1] درواسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**،ص348

[2] **المرجع نفسه**، ص348

[3] بصديق محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص98

د- **التدخلات العمومية:**

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:[1]

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...إلخ).

- **نفقات التجهيز**

- **تعريفها**

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص النفقات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي...إلخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل[2]

[1] درواسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص348

[2] **المرجع نفسه**، ص341

- **تقسيم نفقات التجهيز**

تقسم نفقات التجهيز بحسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية" "الموارد"

أ- العناوين :

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:[1]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة(وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية)؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأس مال.

ب-القطاعات:

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي:[2]

المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناج، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز والمخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد ضم عدد معين من الوزارات.

ت-الفصول والمواد

تقسم القطاعات سابقة الذكر إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفوقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها[3]

[1] **المادة 35 من القانون 17/84**،المؤرخ في1984/07/07، المتعلق بقانون المالية.

[2] درواسي السعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص352.

[3] بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

الشكل رقم (6): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

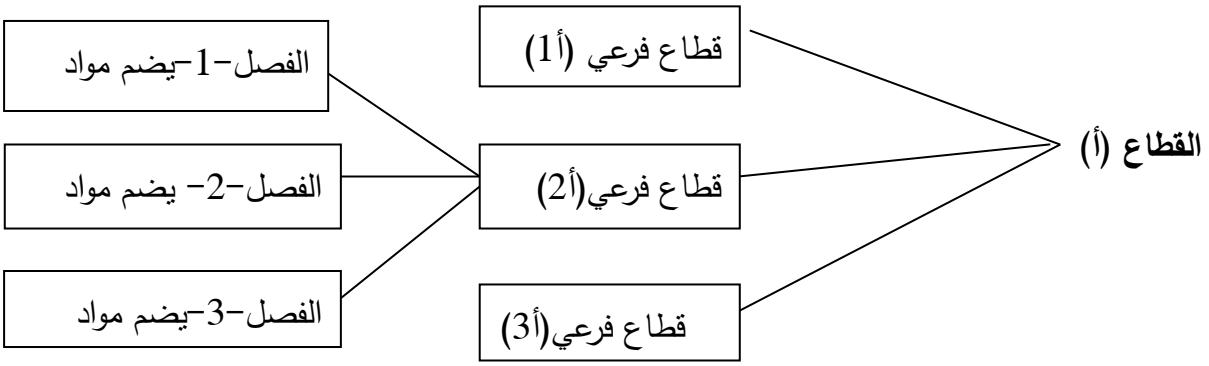

المصدر: محمد بن عزة، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر الفترة 1990-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 199

الفرع الثاني: تبويب النفقات العامة في الجزائر

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الوظيفي والاقتصادي والمالي كما يلي: [1]

أ. **التبويب الإداري:**

تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب. **التبويب الوظيفي:**

حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛

[1] العيفة الويزة، **العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2013، ص47، 48

- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ج. **التبويب الاقتصادي:**

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات العامة على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير(النفقات الجارية) ونفقات التجهيز(نفقات الاستثمار)؛
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

د. **التبويب المالي:**

من الناحية المالية تقسم إلى:

- النفقات النهائية: وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛
- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من صناديق العمومية بصفة مؤقة حيث هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

المطلب الثاني: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر.

بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضعية المالية للجزائر وتزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، أقرت الجزائر مجموعة من برامج الانفاق الحكومي من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي ومما جعل الجزائر تتبع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز على التوسع في الإنفاق الحكومي.

الفرع الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد تم وضع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 بنسب متفاوتة، بمبلغ إجمالي قدر ب حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وقد اعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة

2000 والمقدر ب 11,9مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[1]

- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل أهم أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:[2]

- الحد من الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية؛
- الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وفي إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38,5 دولار في سنة 2004، مما أدى إلى تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.[3]

1. **أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:**

جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف: [4]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

[1] العوفي حكيمة، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960 إلى 2010**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 06، أفريل 2014، ص 64

[2] **المرجع نفسه**، ص64

[3] كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص202

[4] معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 243-244

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي2010- 2014.

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو بمبلغ 21,214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي شرع فيها مند 10 سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات.[1]

وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين: [2]

- تخصيص ما يعادل 130 مليار دولار من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي 155 مليار دولار).

1. أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:[3]

- محاولة خلق 3 ملايين منصب عمل للقضاء على البطالة؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛
- تحسين محيط الاستثمار؛
- تحسين الأمن الغذائي؛
- تتمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[1] عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2016، ص172

[2] معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص245

[3] **المرجع نفسه**، ص 246

المطلب الثالث: تطور النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

سوف يتم التطرق ضمن هذا المطلب لتحليل تطور الاجمالي الذي عرفه الانفاق الحكومي في الجزائر أثناء الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و2016 وكذلك سيتم التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال نفس الفترة ولقد تم جمع الاحصاءات السنوية الخاصة به من الديوان الوطني للإحصاء.

الفرع الأول: تحليل تطور حجم النفقات الحكومية للفترة (1970-2016).

الشكل رقم(7): تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة(1970-2016)

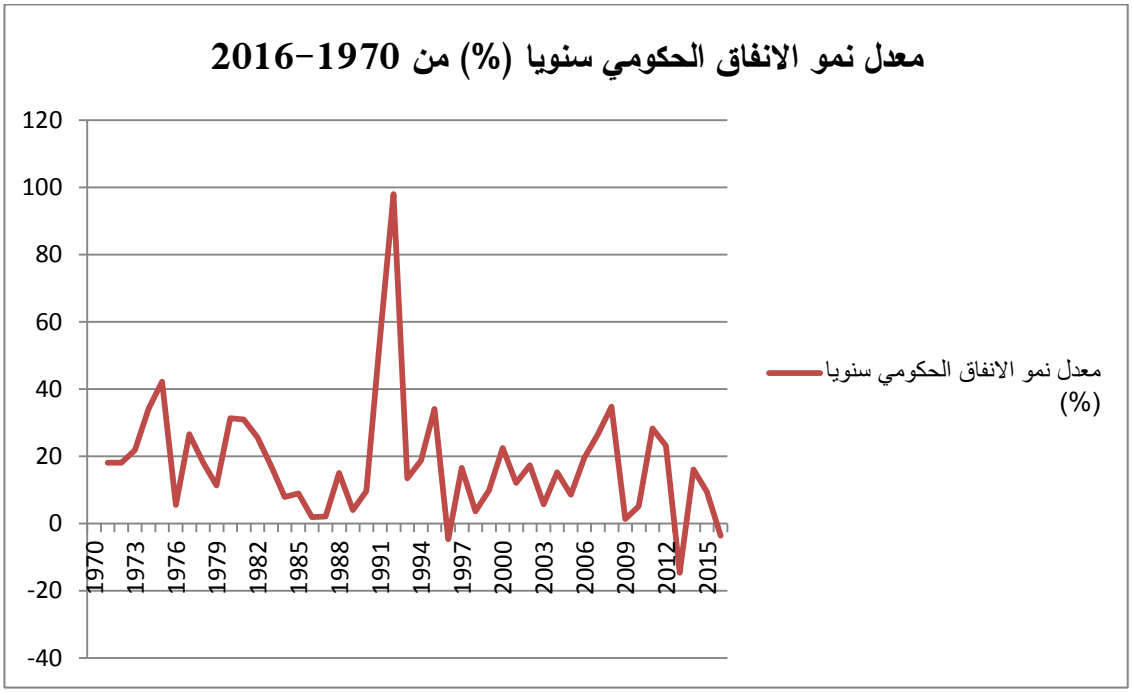

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(1) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

من خلال الشكل رقم (6) الذي يوضح تطور معدل نمو الانفاق الحكومي يمكن ملاحظة أن الإنفاق خلال فترة الدراسة تميز بالتذبذب الكبير وهذا ما يطلق عليها سياسة مالية دورية ويرجع ذلك الى الظروف السياسية والاقتصادية المتبعة من قبل الدولة.

من خلال الشكل(7) يمكن تقسيم تطور الانفاق الحكومي في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: فترة السبعينات والثمانينات

الشكل رقم(8) تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة 1970-1989

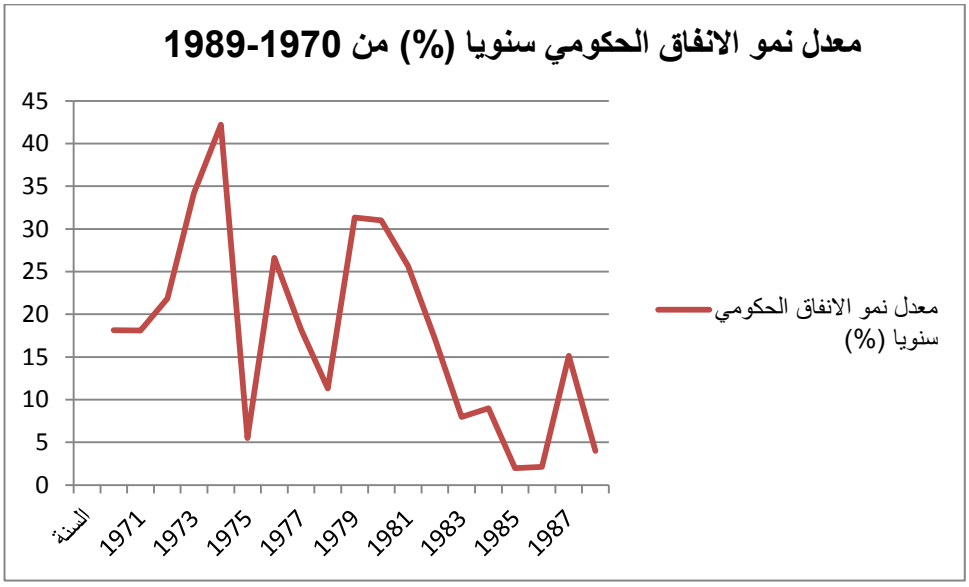

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(1) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

من خلال الشكل رقم(8) نلاحظ في هذه الفترة كان الانفاق يتزايد بنسب لا بأس بها لكن بشكل متذبذب وتراوحت نسبة نمو النفقات الحكومية في السبعينات ما بين 18.12% سنة 1971 و11.32% سنة 1979 فيما بلغت أقصى قيمة لها والمقدرة بـ 42.21% سنة 1975، وهذا راجع إلى المخططات التي اتبعتها الجزائر في تلك الفترة (الرباعي الأول والرباعي الثاني) والتي خصصت لبناء قاعدة صناعية قوية تكون ركيزة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد (نموذج الصناعات المصنعة).

- أما فترة الثمانينات فقد شهدت ارتفاع الانفاق الحكومي نوعا ما فتراوح بين 44016 مليون دج سنة 1980 و12450 مليون دج سنة 1989، بينما الزيادة السنوية فتراوحت ما بين 1.97% و31.33% فيما يلاحظ أن السنوات الأربع الأولى شهدت أعلى نسب للزيادة السنوية للإنفاق الحكومي (بين 31% و17%) وهذا راجع إلى اعتماد الدولة على المخطط الخماسي الأول والذي ركز على توجيه الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي ومنح استقلالية أكثر للمؤسسات العمومية إضافة إلى توجيه الدعم للصناعات التحويلية والتكريرية، وقد حاولت الدولة من خلال هذا المخطط إضافة إلى المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ضمان تنمية مستمرة لمختلف القطاعات، لكن ما يلاحظ أن نسبة النمو السنوي للإنفاق الحكومي تناقص بعد 1984 حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 1986 والتي قدرت بـ

1.97% وهذا راجع لتعرض الجزائر لأزمة مالية بعد الصدمة التي عرفتها السوق الدولية للبترول والسقوط مفاجئ لأسعاره.

المرحلة الثانية: فترة التسعينات.

الشكل رقم(9) تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة 1990-1999

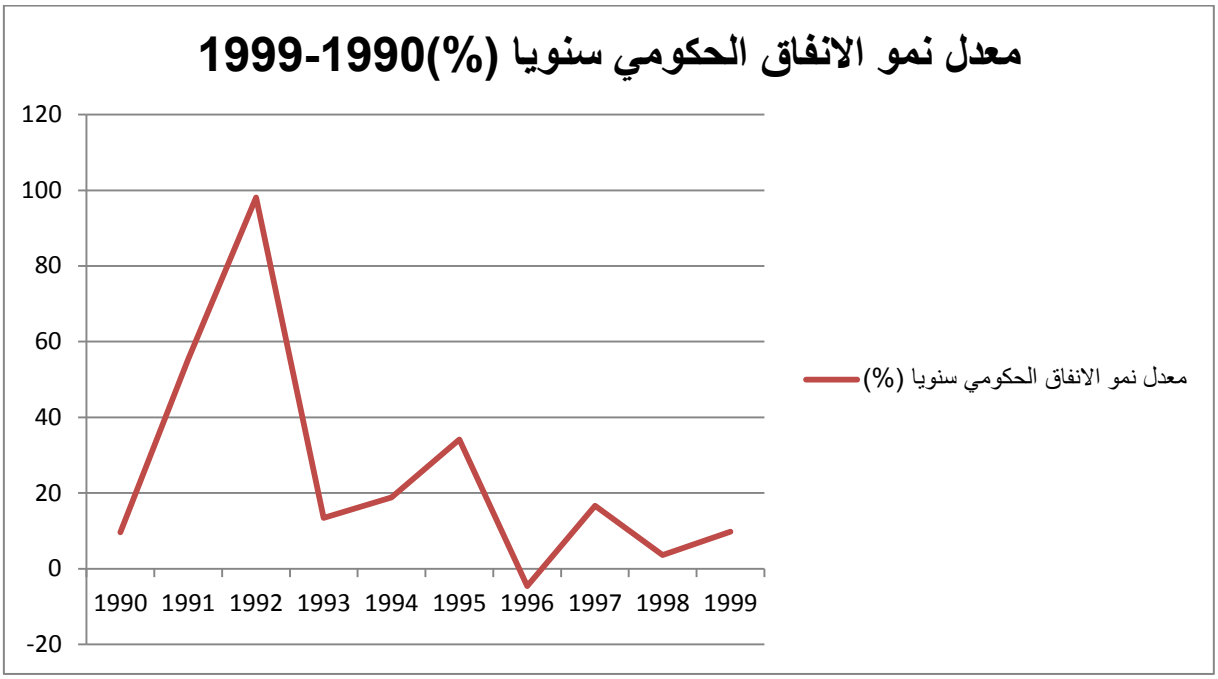

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(1) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

في هذه الفترة تراوح حجم الانفاق الحكومي ما بين 136500 مليون دج سنة 1990 و961682 مليون دج سنة 1999، فيما كانت نسبة نمو الانفاق الحكومي معتبرة خلال السنوات الأولى حيث بلغت أعلى قيمة لها وهي 98% خلال سنة1992 وهذا راجع إلى لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والتزامها ببرامجه والتي نصت على ضرورة تحرير الأسعار ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار والذي وصل إلى 50% وهو ما يظهر من خلال تزايد حجم الانفاق (تزايد اسمي نتيجة انخفاض قيمة الدينار) كما يمكننا ملاحظة أن نسبة نمو الانفاق الحكومي انخفضت في السنوات الأخيرة وهذا راجع أيضا إلى التزام الجزائر بتوصيات صندوق النقد الدولي في

إطار برنامج التصحيح الهيكلي والذي كانت أهم أهدافه هي تخفيض نسبة التضخم وخوصصة القطاع العام (انخفاض التضخم أدى إلى زيادة قيمة الدينار) وهو انخفاض اسمي وليس حقيقي.[1]

الشكل رقم(10):تطور معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة(2000-2016)

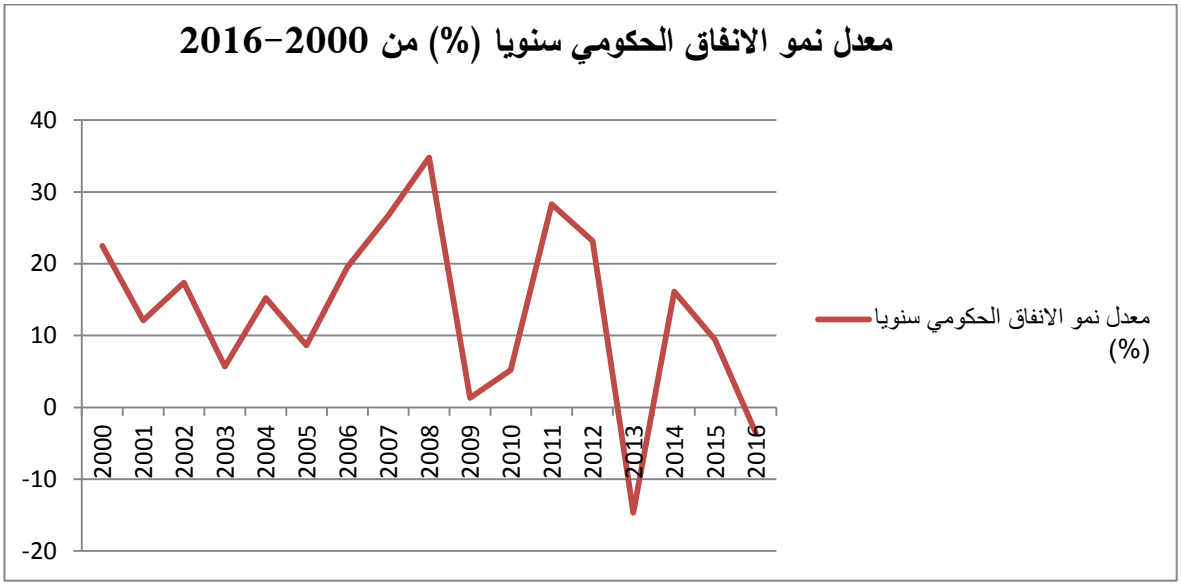

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(1) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

المرحلة الثالثة: فترة ما بعد 2000

عرفت هذه الفترة زيادة معتبرة في الافاق الحكومي تراوحت ما بين 1178122 مليون دج خلال سنة 2000 و 7383600 خلال سنة 2016 وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة والتي تميزت بتوجيه انفاقها إلى الاستثمارات في البنية التحتية (مشاريع الطريق السيار، الميترو، والترامواي) والتي امتصت مبالغ ضخمة من النفقات الحكومية، اضافة إلى شراء السلم الاجتماعي من خلال رفع الأجور وزيادة المنح الاجتماعية حيث بلغت نسبة النمو السنوية أعلى قيمة لها في هذه الفترة والتي قدرت بـ 34% سنة 2008 وهي السنة التي تم فيها زيادة الأجور، وترجع هذه الزيادة أو التوسع في الانفاق الحكومي إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية.

[1] بن عزة هناء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 207، ص131

كما نلاحظ أن نسبة نمو الانفاق الحكومي انخفضت سنة 2013 (-14%) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول، ونلاحظ أن هذا الانخفاض سجل أيضا سنة 2016 وهو أيضا راجع إلى آثر انخفاض البترول وانتهاج الدولة لسياسة تقشفية.

ويرجع الاختلاف الكبير في الانفاق الحكومي بين فترة السبعينات مقارنة بسنوات التسعينات وما بعد الالفين إلي أن فترة السبعينات كانت فترة ما بعد الاستقلال حيث كانت الدولة في مرحلة بناء اقتصادها اضافة إلى قلة الكثافة السكانية في تلك الفترة، دون أن نتغاضى عن التضخم الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وانخفاض قيمة العملة الجزائرية خصوصا في سنوات التسعينات وما بعد الالفين.

الفرع الثاني: تطور نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة(1970-2016)

الشكل رقم(11) : تطور نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة(1970-2016)

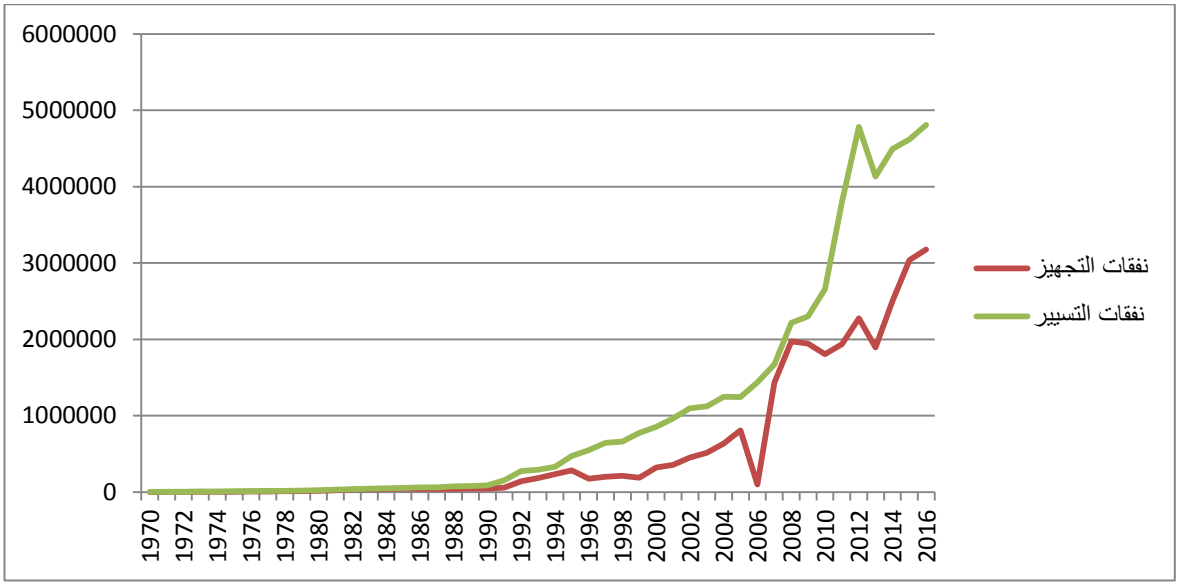

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(1) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

1. تحليل تطور نفقات التجهيز [1]

نلاحظ من خلال الشكل أن نفقات التجهير كانت تأخذ حجم أقل من نفقات التسيير خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن نسبة نمو نفقات التجهيز السنوية كانت مرتفعة نوعا ما خلال سنوات السبعينات وأوائل الثمانينات نظير ارتفاع النفقات الاستثمارية وتوجيه الدولة لبناء قاعدة صناعية، فتوجب عليها زيادة نفقاتها من التجهيز.

في نهاية الثمانينات كانت نسبة نمو نفقات التجهيز منخفضا وهذا راجع إلى الأزمة البترولية التي مست السوق العالمية وأدت إلى انخفاض مذهل في أسعار البترول.

في سنوات التسعينات عرف نمو نفقات التجهيز ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع للتصحيح الهيكلي الذي مس الاقتصاد(ارتفاع اسمي وليس حقيقي) مع ملاحظة الارتفاع المعتبر لنسبة نمو نفقات التجهيز بعد سنة2000 والذي يرجع لارتفاع اسعار البترول في السوق الدولية إضافة إلى توجيه الدولة لمبالغ ضخمة لمشاريع البنية التحتية (الطريق السيار، المترو، الترامواي)

2. تحليل تطور نقات التسيير:

من خلال المنحنى يمكن ملاحظة أن نفقات التسيير أعلى من نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لطبيعة هذه النفقة(تخصص للتسيير العادي لنشاط الدولة بحيث تشمل أجور الموظفين) إضافة إلى سياسة الدولة التي أبقت على استحواذها على القطاعات الغير منتجة (التربية، التعليم العالي، التكوين ...)

في سنوات السبعينات والثمانينات نلاحظ أن نسبة نمو نفقات التسيير منخفضة نوعا ما وهذا راجع لسياسة الدولة آنذاك والتي كانت تخطط لبناء قاعدة صناعية قوية إضافة إلى تنمية القطاع الفلاحي.

في بداية التسعينات عرفت نفقات التسيير نموا كبيرا (بين 73% و79%)، وهذا نتيجة لسياسة التصحيح الهيكلي وتحرير الاسعار وبالتالي زيادة الأجور، ثم انخفضت نسبة نمو نفقات التسيير في السنوات اللاحقة بعد اتجاه مستوى الأجور نحو الاستقرار.

بعد سنة 2000 كانت نسبة نمو نفقات التسيير منخفضة نوعا ما، لا وبل عرفت تسجيل قيمة سلبية وذلك خلال سنة 2013 ويرجع السبب للانخفاض الذي عرفته أسعار البترول خلال تلك السنة في حين سجلت نسب نمو

[1] طاوش قندوسي، **تأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصاي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012**، أطروحة دكتوراه، في العلوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2014/2013، ص69،70

معتبرة نوعا ما خلال سنوات 2008 و2011، 2012 وهي السنوات التي عرفت زيادة في الأجور، وتنفيذ هذا القرار بآثار رجعية خلال السنوات الموالية.

الفرع الثالث: تحليل حجم النمو الاقتصادي في الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016.

الشكل رقم(12) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016.

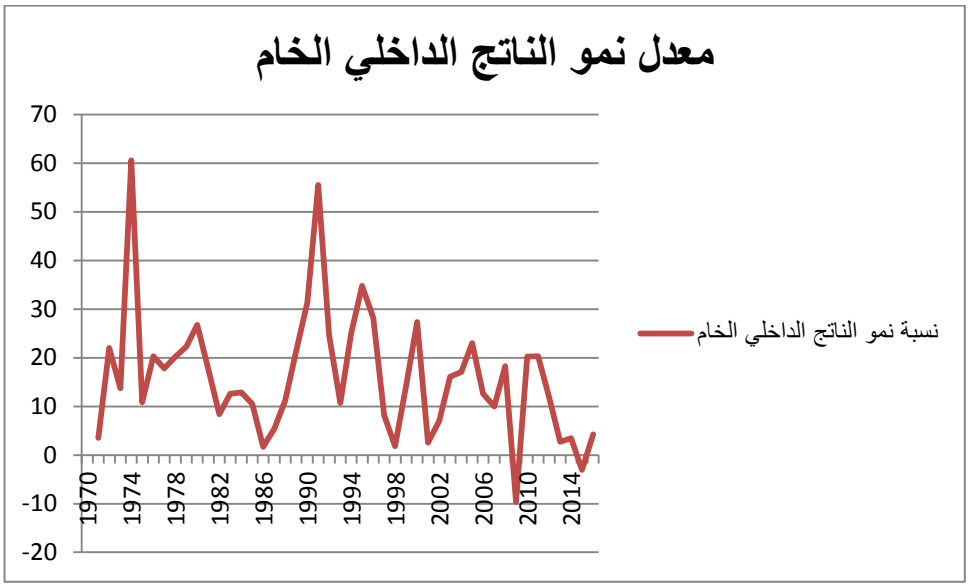

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(2) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

التحليل الاقتصادي :

من خلال الشكل نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام يسجل ارتفاعا مستمرا طول فترة الدراسة كما أنه سجل معدلات نمو ايجابية طوال هاته الفترة ما عدا النسب السلبية والتي سجلها سنة 1978 وقدرت بـ --78%، -9% خلال سنة 2009 و-3% سنة 2015.

الشكل رقم(13): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-1989

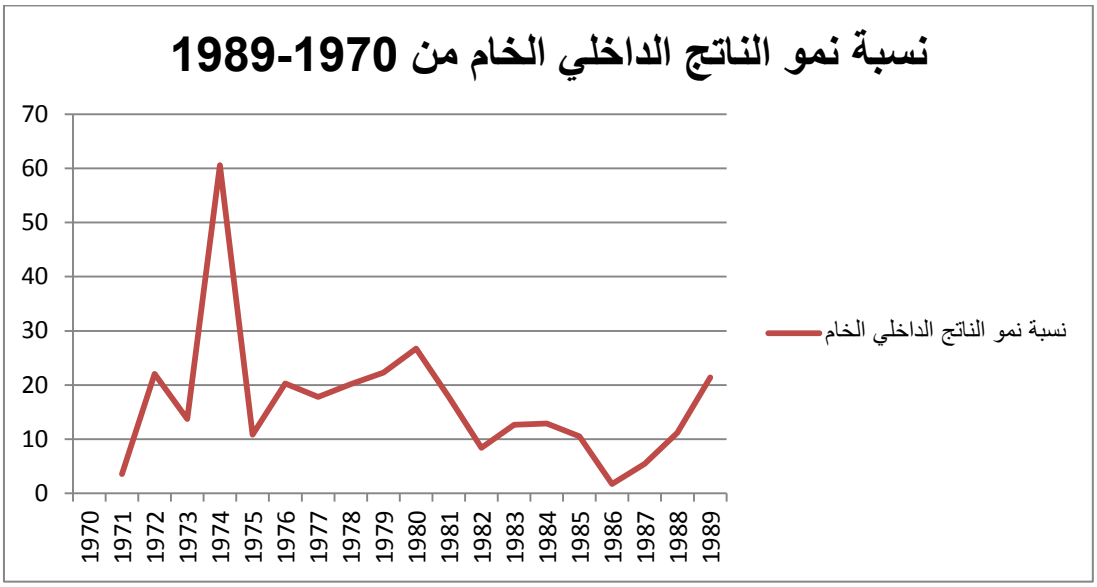

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(2) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

خلال فترة السبعينات نلاحظ تسجيل معدلات نمو للناتج الداخلي الاجمالي مرتفعة جدا وهذا راجع لانتعاش سوق النفط وارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (بعد حرب 1973 وامتناع العرب عن بيع النفط للدول الغربية ما نتج عنه ارتفاع اسعار البترول).

في فترة الثمانينات نلاحظ انخفاض معدلات النمو ويرجع ذلك إلى الركود الذي عرفته سوق النفط الدولية وانخفاض أسعار البترول، إضافة إلى فشل المخططات الاقتصادية في تلك الفترة (الخماسي الأول والثاني) وعدم استجابة القطاع الفلاحي للإصلاحات التي مسته.

الشكل رقم(14) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999

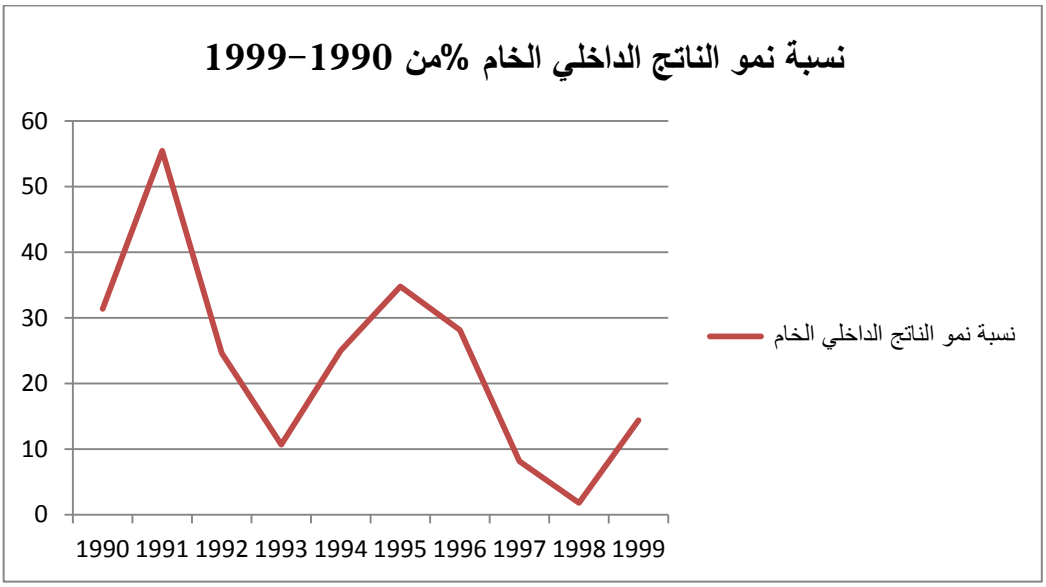

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(2) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

في بداية التسعينات ارتفاع ملحوظ لنسبة نمو الناتج الداخلي الخام ويمكن اعتبار هذا الارتفاع اسميا وذلك بعد تطبيق الجزائر لسياسة التصحيح الهيكلي وتحريرها للأسعار إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة وكذلك بسبب حرب الخليج، بعدها نلاحظ انخفاض معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وهذا بسبب اتباع الجزائر لسياسة صندوق النقد الدولي، والتي ركزت على ضرورة خفض معدلات التضخم من جهة ومن جهة أخرى عودة أسعار النفط للإنخفاض.

الشكل رقم(15) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بمعطيات الملحق رقم(2) المحصل عليها من موقع الديوان الوطني للاحصاء WWW.ONC.DZ

بعد سنة 2000 نلاحظ معدلات نمو متقلبة (ترتفع وتنخفض) وهذا راجع لسياسة الدولة التي وجهت نفقاتها للاستثمار مرة، ومرة أخرة توجهها لنفقات التسيير من خلال زيادة الأجور والمنح، كما يرجع أيضا إلا أنه يمكن القول أنها كانت مستقرة في مستويات مرتفعة نسبيا لارتفاع أسعار البترول في السنوات الأولى وانخفاضه في السنوات الأخيرة (انخفاض أسعار البترول سنة 2013)، دون أن نغفل تبعات الازمة المالية العالمية لسنة 2008.

المبحث الثاني: منهجية الجانب القياسي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: تعريف السلسلة الزمنية:

تعددت تعاريف السلاسل الزمنية حسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص وتعرف على أنها: مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن [1]

الفرع الثاني: العناصر المكونة للسلسة الزمنية [2]

عند رسم السلسلة الزمنية على محور أفقي يمثل الزمن(السنوات) مثلا ومحور أخر يمثل قيم الظاهرة وبشكل عالي الدقة تبرز لنا أربعة عناصر مركبة للسلسلة الزمنية هي:

1. الاتجاه العام(T)

وهو العنصر الذي بقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ويعتبر في العادة أهم العناصر المكونة للسلسلة الزمنية وعادة ما يعتمد كعنصر وحيد في بناء التوقعات المستقبلية.

كما يقصد به تطور السلسة في الأجل الطويل، وقد يكون الاتجاه العام تزايديا، إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن، كما قد يكون تناقصيا إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك قد يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم كما قد يأخذ شكل المنحنى، ويعكس الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية.

2. المركبة الموسمية(S)

تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، في شكل دورات لا يزيد طولها عن السنة فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية، أي أنها تمثل التغيرات المتشابهة التي تظهر في الأسابيع أو الأشهر أو الفصول المتناظرة

[1] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص279

[2] **المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة**– مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2005– 2006، ص 55،56

خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها مشاهدات السلسلة الزمنية، ومن أمثلتها التغيرات في عدد المسافرين من مدة زمنية إلى أخرى.

ويكتسي عنصر التغير الموسمي أهمية خاصة لبعض المجالات عند تحليل السلسلة الزمنية كما هو الحال في الإنتاج الزراعي.

3. **المركبة الدورية(C)**

وهي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة، ويتضمن هذا العنصر عدة مراحل هي:

- مرحلة الارتفاع الأولى؛
- مرحلة التراجع؛
- مرحلة الانتعاش المحدود(الركود)؛
- مرحلة الانتعاش أو الانفراج؛
- مرحلة الارتفاع النهائي.

4. المركبة العشوائية

ويقصد بها التحركات المفاجئة في السلسلة الزمنية الراجعة للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين والحروب، التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها، كما تعتبر من قبيل التحركات العرضية التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة.

المطلب الثاني: السلاسل الزمنية المستقرة.

الفرع الأول: **تعريف السلسلة الزمنية المستقرة وخصائصها.**

1. تعريف السلاسل الزمنية المستقرة

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة: على انها السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

2. الخصائص الإحصائية لصفة استقرارا السلسلة

تعتبر سلسلة زمنية مستقرة إذا توفرت على الخصائص التالية:[2]

أ- ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(Y_t) = \mu$$

ب- ثبات التباين عبر الزمن

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \&^2$$

ت-أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$\gamma K = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+K} - \mu)]$$

[1] شيخي محمد، **طرق قياس الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ص 200

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2009،ص 648.

الفرع الثاني: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

1. اختبار الاستقرارية

اختبارات جدر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار(السيرورة TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق(سلاسلDS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS)، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة: السلاسل من نوع DS وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي أما السلاسل من نوع TSوهي كما يلي:[1]

النوع الأول:TS هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت.[2] وتأخذ الشكل $Y_{t=f(t)+}\varepsilon_t$.

حيث:

$f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)،

ε_t تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل

$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$. هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسط $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم α_0 , α_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{\alpha}_0$,$\hat{\alpha}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{\alpha}_0 +\hat{\alpha}_1$ من Y_t، أي: $Y_t - \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$.

[1] شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص206.

[2] عثمان نقار، منذر عواذ، **منهجية Box–Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية من إعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد الثالث،2011، ص129

النوع الثاني: DS هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل، ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروق الأولى.[1] وتأخذ الشكل التالي:

$\nabla^{d} Y_t = \beta + \varepsilon_t$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

حيث:

β ثابت حقيقي.

d: درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1، وتكتب من الشكل $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

1. إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج *DS* بدون مشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ وبما ان ε_t تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.
2. إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج *DS* بالمشتقة، ويكتب من الشكل $Y_T = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

2. اختبارات جدر الوحدة:

إن الأعمال الاولى الخاصة باختبار الجذور الوحدوية تتمثل في أعمال ديكي فولر (1976) وأعمال ديكي فولر الموسع (1979- 1981) وهي الأكثر استعمالا نظرا لسهولتها، وبالإضافة إلى هذه الأعمال هنالك عدة اختبارات للجذور الوحدوية ظهرت فيما بعد من طرف الاقتصاديين آخرين وسنكتفي بهذين الاختبارين:

[1] عثمان نقار، منذر عواد، **مرجع سبق ذكره**، ص129

أ- **اختبار ديكي فولر*DF*:**[1]

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر:

أ- صيغة النموذج

ب- حجم العينة

ت- مستوى المعنوية

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث صيغ (نماذج) تتمثل في:

1) صيغة السير العشوائي البسيطة: وهي تلك التي لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه عام زمني وذلك على النحو التالي:

$Y_t = \rho y_{t-1} + \mu_t$ .....النموذج(01)

2) صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$Y_t = \alpha + \rho y_{t-1} + \mu_t$ .....النموذج(02)

3) صيغ السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني

$Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \rho y_{t-1} + \mu_t$.....النموذج(03)

تحت الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \rho = 1$$

$$H_1: \rho \neq 1$$

عند تقدير معاملات وانحرافات النماذج(1) و(2) و(3) بطريقة *OLS*العادية تعطينا القيم $t\rho$ والتي هي بمثابة اختبارات(t) ستويدنت،(والذي يعبر عن علاقة المعامل بانحرافه المعياري)، في حالة t^* المحسوبة (التي) تحسب ب$t^* = \frac{\hat{\rho}-1}{s\hat{\rho}}$ حيث$s\hat{\rho}$ هي الأخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة) أكبر من المجدولة. يوجد جذر أحادي، والمسار عبارة عن سلسلة غير مستقرة، عدم الاستقرار هذه باتجاه عام من نوع عشوائي.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص656.

بعض الأسباب الإحصائية دفعت كل من ديكي فولر إلى اختبار $\rho - 1$ بدلا من ρ والنماذج المقدرة المعطاة كما يلي:

$$Y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\lambda = \rho - 1$$

حيث:

α: الحد الثابت في النموذج

$\alpha 1$:الإتجاه الزمني

وهنا اختبارات الجدر الأحادي تدرس إمكانية مساواة معامل المتغيرة المؤخرة للواحد (1) في المعادلة الانحدار التالية:

$$Y_t = \rho y_{t-1} + \mu_t$$

حيث: $H_0: \rho = 1$ المتغيرة لها مسار عشوائي

$H_1: |\rho| < 1$ المتغيرة مستقرة

ب- اختبار ديكي فولر الموسع*ADF* [1]

يعتمد *ADF* على نفس العناصر الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها وحالة اختبار*DF* ويوجد ثلاثة صيغ (نماذج) التي يمكن استخدامها في حالة *ADF*

الصيغة(1) (النموذج): $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \Sigma \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$ .....

الصيغة(2) (النموذج):..... $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \Sigma \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$

الصيغة (3) (النموذج):..... $\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \Sigma \rho_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص660.

حيث أن: $\lambda = \rho - 1$

λ: *عبارة عن درجة التأخير*

$$H_0 \lambda = 0$$

$$H_1 \lambda < 0$$

$$t^*_{\lambda=\frac{\hat{\lambda}}{s_{\hat{\lambda}}}} \quad , \quad t^*_{\alpha=\frac{\hat{\alpha}}{s_{\hat{\alpha}}}} \quad , \quad t^*_{B=\frac{\hat{B}}{s_{\hat{B}}}}$$

ويتم الحصول على القيم الحرجة لهذه المعلمات إما من الجداول أو من برنامج Eviews *وهي:*

$$ADF_{\beta(III.n.e)} \ , ADF_{\alpha(III.n.e)} \ , ADF_{\lambda(III.n.e)}$$

أي *ADF* من الجداول المخصصة لذلك النموذج III ، وحجم العينة(عدد المشاهدات) n ومستوى المعنوية e.

خطوات اختبار ديكي فولر الموسعADF هي:إن عملية الاختبار تتم وفق المراحل الآتية:[1]

الخطوة الأولى:

1) تقدير الصيغة(III)، يتم إجراء اختبار الفرض: $(\rho = 1$ أو $\lambda = 0)$
2) إذا كان $t^*_{\lambda} < ADF_{\lambda(III.n.e)}$ نرفض فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة بأن بيانات السلسلة للمتغير y_t مستقرة او ساكنة، ثم نتوقف عند إجراء أي أختبارات أخرى.
3) إذا كانت $ADF_{\lambda(III.n.e)} > t^*_{\lambda}$ نقبل فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نستمر إلى النقطة التالية.
4) نختبر الفرض: $\beta = 0$ وهي معلمة الاتجاه الزمني
5) إذا كانت $ADF_{\beta(III.n.e)} > t^*_{\beta}$ نقبل فرضية العدم ويؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونستمر بالخطوة الثانية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.
6) $ADF_{\beta(III.n.e)} < t^*_{\beta}$ نرفض فرضية العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرضية البديلة، وعندئذ نعيد اختبار الفرض $\lambda = 0$ باستخدام اختبار «t» في ظل التوزيع المعتدل الطبيعي.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص662.

- إذا كانت $t_{\lambda.n.e} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرضية العدم $(\rho = 1)$ ونقبل الفرضية البديلة $(\rho<1)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.
- إذا كانت $t_{\lambda.n.e} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرضية العدم، زمن ثم يكون هماك جذر الوحدة بالسلسلة ونستمر للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية:

1) نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج (II):
2) نختبر الفرضية:$(\rho = 1$ أو $\lambda = 0)$
3) إذا كانت $ADF_{\lambda(II.n.e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $(\rho<1)$ ومن ثم تكون السلسلة مستقرة أو ساكنة ونتوقف عند هذا الحد.
4) إذا كانت $ADF_{\lambda(II.n.e)} < \overset{*}{\lambda}$ نقبل فرضية العدم القائلة بوجود حذر الوحدة، ونستمر للنقطة التالية:
5) نختبر الفرضية $(\alpha = 0)$ وهي معلمة الحد الثابت في النموذج II
6) إذا كانت $ADF_{\alpha(II.n.e)} < \overset{*}{\alpha}$ نقبل فرضية العدم، ونستمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة مع إسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.
7) إذا كانت $ADF_{\alpha(II.n.e)} < \overset{*}{\alpha}$ نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة $\alpha \neq 0$ ثم نختبر الفرضية $(\rho = 1$ أو $\lambda = 0)$ باستخدام إحصائية (t) التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي ومن ثم:

- إذا كانت $t_{\lambda.n.e} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرضية العدم $\rho = 1$ ونقبل الفرضية البديلة $(\rho<1)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.
- إذا كانت $t_{\lambda.n.e} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرضية العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونستمر للخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة:

1) نقوم بتقدير الصيغة الأولى للنمودج(I) ثم نختبر الفرض $(\rho = 1$ أو $\lambda = 0)$
2) إذا كانت $ADF_{\lambda(I.n.e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة$\rho<1$ ومن ثم تكون السلسلة مستقرة أو ساكنة ونتوقف عند هذا الحد.
3) إذا كانت $ADF_{\lambda(I.n.e)} < \overset{*}{\lambda}$ نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جدر الوحدة، وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، ثم نقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة ونعيد الإختبار لنتأكد من أنها مستقرة.

المطلب الثالث: مفهوم التكامل المشترك:

الفرع الأول : تعريف التكامل المشترك وشروطه.

1. تعريف التكامل المشترك.

يعرف التكامل إلى ترافق سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤذي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابت عبر الزمن، وعلى الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوي على اتجاهات عشوائية(أي قد تكون غير مستقرة) إذا أخذت كل على حدى، إلا أنها ستتحرك معا بشكل وثيق عبر الزمن.[1]

2. شروط التكامل المتزامن:

لكي يكون التكامل المتزامن موجودا بين متغيري (Y_t, X_t) يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$y_t \sim I(1)$$

$$X_t \sim I(1)$$

$$y_t = a + bX_t + U_t$$

$$u_t \sim I(0)$$

ولهذا فإن الحد العشوائي متمثلا في البواقي(U_t) يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير وتنعكس هذه الانحرافات كما قلنا في البواقي المتمثلة في: $u_t = y_t - a - bX_t$

ووفقا لهدا المنطلق فإن النظام يكون في وضع توازن عندما $(u_t)=0$ ويكون في حالة عدم توازن عندما$0 \neq (u_t)$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 663

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك:[1]

الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين.

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة). إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة) فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

لا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين. إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهناك تكامل مشترك بينهما.

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى

إذا كان الشرط محققا، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ مستقرة(اختبار الاستقرارية يتم عن طريق اختبار ديكي فولر أو فيليبس بيرون أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي) حيث $\hat{\varepsilon}_t = \mathrm{Y_t} - \hat{\alpha}_1 \mathrm{X_t} - \hat{\alpha}_0$

في هذه الحالة، لا يمكن استخدام جدول ديكي فولر، فالاختبار يتم على البواقي انطلاقا من العلاقة الساكنة وليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك. قام ماكينون(1991) بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة الساكنة.

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ:

إن مفهوم نموذج تصحيح الخطأ هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما على انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع وتأتي مرحلة تحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ إلى سرعة التعديل أي حالة عدم التوازن نحو توازن طويل المدى. [2]

لتكن السلسلتين $\mathrm{X_t}$ و $\mathrm{Y_t}$ متكاملتين من الدرجة الأولى أي $\mathrm{X_t} \to \mathrm{I}(1)$ و $\mathrm{Y_t} \to \mathrm{I}(1)$ تقدير العلاقة طويلة المدى تشير إلى استقرارية البواقي، نضع $X_t, \mathrm{Y_t} \to \mathrm{CI}(1,1)$. نقدر نموذج ECM

[1] شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 292

[2] بن ختم يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية –حالة الجزائر** – رسالة ماجستير، اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص137

ويعتبر نموذج تصحيح الخطأ مهم وواسع الانتشار للأسباب التالية:

- هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة.
- اذا كان هناك تكامل مشترك، يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، ويحل مشكلة الانحدار الزائف
- ميزة مهمة هي امكانية بناء النموذج باستخدام من عام إلى محدد في نموذجه القياسي.

المبحث الثالث: نتائج التحليل القياسي.

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة في سبيل الوصول إلى أهدافها و الإجابة على أسئلتها المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أدوات إحصائية والذي يعتمد بصورة أساسية على الدراسة الميدانية

أسلوب جمع البيانات :تم تحصيل البيانات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات على الرابطWWW.ONC.DZ

أداة الدراسة :الأدوات المستخدمة فهي الإحصائيات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى برنامج EVIEWS **9**

قمنا باستخدام:

الأساليب الإحصائية المستخدمة :في سياق تحليل بيانان الدراسة واختبار فرضياتها

- ADFديكي فولر المطور للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية.
- اختبار جوهانسن للكشف عن وجود التكامل المشترك.
- نموذج تصحيح الخطأ ECM

المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية

وقصد تقليل التباين بين السلسلتين ادخلنا اللوغاريتم على السلسلتين واجرينا الاختبارات فكانت النتائج كما يلي :

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :من خلال الشكلين البيانين(1) و (2) المرفقين بالملحق يتضح أن السلسلتين البيانيتين غير مستقرتين و بالتالي وجب التأكد باستخدام اختبارات جذور الوحدة مثلا اختبار ديكي فولر المطور وعند الاختبار تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (01):نتائج اختبار الاستقرارية باستعمال جذر الوحدة – ديكي فولر المطور-

	نوع النموذج	Log g	Log pib	$T(d)$
قيمة التقدير	ثابت فقط	1.0000	0.996	بواقي النموذج$I(0)$
	ثابت وقاطع	0.61	0.44	
	ثابت وقاطع واتجاه عام	0.84	0.99	
قيمة التقدير	ثابت فقط	0.0028	0.025	بواقي النموذج$I(1)$
	ثابت وقاطع	0.0007	0.0068	
	ثابت وقاطع واتجاه عام	0.0035	0.03	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامجEVIEWS9

من نتائج الجدول أعلاه لاختبار جدر الوحدة أن كل القيم المحسوبة ADFc أقل من الجدولية ADFt عند المستوى معنوية 1% و 5% و 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جدور وحدوية و بالتالي عدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى وعند تطبيق اختبار الفروق من الدرجة الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADFc أكبر من القيم الجدولية ADFt عند مستوى معنوية 1%،5%و 10%و بالتالي نقبل

الفرضية البديلة ونعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة ومنه فإن كلا من الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام سلسلة مستقرة عند المستوى الأول.

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المشترك

اختبار جوهانسن لتكامل المشترك :

الجدول رقم (02):نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر	القيمة الحرجة لاختبار الأثر عند 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية العظمى
R=0	0.33	21.55	15.49	18.34	14.26
R≤1	0.06	3.20	3.84	3.20	3.84

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات EVIEWS.9

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي :

اختبار الأثر :تبين نتائج اختبار الأثر الى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود لتكامل المشترك وذلك لأن قيمة احصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي 21.55 وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار 15.49عند مستوى معنوية 5% في حين يتم رفض الفرضية العدمية الثانية و التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك نظرا لكون احصائية الاثر و التي تساوي 3.20 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5%.

اختبار القيمة الذاتية العظمى

وتبين نفس النتائج من خلال القيمة العظمى الذاتية إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص بعدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لأن قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 18.34 وهي اكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 14.26 عند مستوى معنوية 5% في حين يتم قبول الفرضية العدمية الثانية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك نظرا للقيمة الإحصائية لاختبار القيمة العظمى والتي تساوي 3.20 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 3.64 عند مستوى معنوية5% وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى لوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك.

اختبار التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام :

بما أن السلسلتين Lg لوغاريتم الانفاق الحكومي وLPIB لوغاريتم الناتج الداخلي الخام متكاملتين من نفس الدرجة يمكن اختبار قبول

فرضية التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية أنجل–غرانجر ذات الخطوتين و بالتالي يكون النموذج كالتالي :

$$LPIB=B_0^{+}B_1LG+\mu_T$$

وبعد إدخال البيانات كانت نتائج التقدير لمعادلتي اتخاذ التكامل المشترك على النحو التالي :

$$LPIB=2.12+0.92lG$$

$$(t) \quad 6.95^* \quad 38.91^*$$

$R^2=97.11\%$ $R^2=97.04\%$ $F=1514.05^*$ $F-PROB=0.0000$

$N=47$ $DW=1.90$ *معنوية عند 5%

تظهر نتائج معادلة الانحدار للتكامل المشترك على أن النموذج ذو دلالة إحصائية حيث تشير الإشارة الموجبة إلى الوجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام والنفقات الحكومية حيث يشير معامل الانحدار إلى أنه عند تتغير النفقات الحكومية بمعدل1% سيؤدي إلى تغير الناتج الداخلي الخام بمعدل0.92 وفي نفس الاتجاه، ويفسر هذا التغير بنسبة 97%داخل النموذج أما الباقي فيتضمنه الخطأ العشوائي، كما أن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية قوية وهذا ما تعبر عنه إحصائية فيشر عند مستوى معنوية 5% كما أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو ما تعبر عنه إحصائية ستيودنت .

وقبل التطرق إلى الخطوة الثانية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى

الجدول (03):يمثل اختبار استقرارية البواقي

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات		ADFC	ADFT			القرار
			%1	%5	%10	
Uبواقي النموذج	ثابت فقط	6.41-	2.61-	1.94-	1.61-	مستقرة
	ثابت وقاطع	6.34-	3.58-	2.92-	2.60-	مستقرة
	ثابت وقاطع واتجاه عام	6.27-	4.17-	3.51-	3.1855-	مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 9

تبين النتائج أعلاه من الجدول أن قيم سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة حيث أن القيم المحتسبة أنها أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 1%و5%و 10% وعليه نقبل الفرضية البديلة وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك وأيضا على اتجاه السببية في الأجل الطويل.

وعليه تشمل الخطوة الثانية في اختبار انجل –غرانجر تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعطي بالعلاقة التالية:

$$D(IPIB)=0.0046+0.96d(IG)-0.95\ u_{(t-1)}$$

$$(T) \qquad -0.05 \qquad 2.40^{*} \qquad -6.20^{*}$$

$R^2=48.47\%$ $R^2_{ADJST=}46.07\%$

$F=20.22$ $prob-f=0.000$ $dw=1.98$ $N=46$

يتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والمعنوية الشاملة للنموذج محققة وهو ما تشير له إحصائية فيشر التي تساوي 20.22 وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5% ونفس الشيء بالنسبة للمعلمات المتغير التابع ومعلمة تصحيح الخطأ المقدرة فإنها معنوية عند 5%، كما أن 48.47 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل

ويتضح أيضا من المعادلة أن معامل تصحيح الخطأ له معنوية إحصائية بمستوى معنوية 5% وسالب وذلك يتفق مع نموذج تصحيح الخطأ وتعبر هذه المعلمات عن قدرة التكييف حيث تشير القيمة(−0.95) إلى أن الناتج الداخلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 95%من اختلال التوازن المتبقي من السنة الماضية أي أنه عندما ينحرف الناتج الداخلي الخام خلال الأجل القصير في السنة عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيحها بنسبة 95%من نتيجة التغير الحاصل في النفقات الحكومية1+Tالاختلال في السنة.

خاتمة:

لقد تطورت النفقات الحكومية في الجزائر بشكل كبير بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية التي اتبعتها الجزائر وتجسدت من خلال برامج الإنفاق الحكومي المتمثلة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والتي لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات أو شركات تعمل على خلق قيمة مضافة، وإنما هذه البرامج كانت ذات طابع اجتماعي أذت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان.

ولقد ثم في هذا الفصل دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن النمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ بعد إدخال اللوغاريتم وهذا لتقليل التباين بين البيانات.

الخاتمة العامة

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة أساسية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها سواء اجتماعية أو اقتصادية.

وتلعب سياسة الإنفاق الحكومي دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي.

وتسعى الجزائر كباقي دول العالم إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال تسطير جملة من البرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الانتاجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد ساهم كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها الضخمة.

ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016 توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تخص كلا الجانبين النظري والتطبيقي كما يلي:

- تعتبر النفقات الحكومية أداة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن وجه وتحقيق أهدافها ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- لا يوجد هناك حد معين للإنفاق الحكومي وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة من ناحية نظامها الاقتصادي أو من ناحية الوضع الاقتصادي.
- الإنفاق الحكومي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.
- الناتج الداخلي الخام يعتبر مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، أين تغيب فيها الإحصائيات والبيانات الدقيقة، وهذا راجع إلى ضعف أجهزتها الرقابية.
- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أصبح أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي والتي تساهم بأكثر من حجم الإنفاق الحكومي الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية.
- إن الزيادة في الإنفاق أدى إلى زيادة الطلب خاصة الطلب الاستهلاكي الذي عرف توسعا كبيرا بسبب زيادة الدخول مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على استيعاب الطلب المتزايد وبالتالي تم اللجوء إلى زيادة في حجم الواردات على طول الفترة من 2001-2014 بهدف تغطية

هذا الطلب المتزايد ما يسمح لنا باستنتاج أن السياسة المالية الكينزية لا تتحقق في ساحة الاقتصاد الوطني بسبب غياب جهاز إنتاجي ذو كفاءة تسمح بامتصاص الطلب المتزايد ويمنع تسرب المال العام.

- السياسة الإنفاقية الحكومية التوسعية في الجزائر ساهمت في إنعاش النشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أن ما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.
- يبقى أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، ذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب إلا أن هذا ساهم في التقليل من فعالية الإنفاق الحكومي من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق الحكومي.
- غياب الرشادة والرقابة في الإنفاق الحكومي حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.
- عدم استقرارية السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام لكن بعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الاولى.
- بعد إجراء اختبار التكامل المشترك ومن خلال استخدام طرقة جوهانسون توصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام وهذا ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في المدى الطويل.
- بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 95% كل سنة.

ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية: نعم يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستو معنوية 5%.

التوصيات والمقترحات:

- ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات، التنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وتفعيل دور أجهزة الرقابة التنفيذية والمالية لها.
- توجيه النفقات الحكومية نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كتيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد.
- الخروج من سياسة تنفيد المشاريع الإنفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة.
- الاهتمام اكثر بالقطاع الفلاحي والصناعي لأنهما قطاعان منتجان.
- العمل على وضع استراتيجيات مدروسة لتوظيف النفقات الحكومية بهدف ترقية القطاعات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. ايمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2008.

2. ثابث محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

3. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشو والتوزبع، 2007

4. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008.

5. سعيد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011.

6. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة– الإيرادات العامة–الميزانية العامة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008

7. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010

8. شيخي محمد، **طرق قياس الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012

9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية الاسكندرية، سنة 2009،ص 648

10. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

11. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

12. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

13. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص66

قائمة المراجع

14. عجمية عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2002

15. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الاولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن، 2010،

16. فليح حسن خلف، **الماليةالعامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008،

17. فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

18. كميل حبيب، حازم البنى، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 23-27

19. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999،

20. محمد الصغير بعلي، **يسري أبو العلاء**، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

21. محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014

22. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،

23. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24. محمد عربي عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

25. محمد مروان السمان، وآخرون **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى/ الإصدار الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009،

26. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2007

27. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، نظريات وسياسات وموضوعات، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص58

28. مكيد علي، **الإقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص279

29. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، دار المريخ للنشر والتوزيع، مصر.

30. هشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005،.

المذكرات والأطروحات:

1. العيفة الويزة، **العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2013.

2. **المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة**– مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2005–2006

3. بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980–2012)**، أطروحة دكتوراه، في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014،

4. بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2009،

5. بن ختم يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية –حالة الجزائر**– رسالة ماجستير، اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

6. بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009**، **رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر**

7. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، "دراسة نظرية"**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008

قائمة المراجع

8. بوشنة عبد الصمد، **اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970- 2014**، مذكرة ماستر اكاديمي، علوم اقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة مرباح ورقلة، الجزائر، 2015

9. **بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، ص 80.**

10. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية "دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010

11. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، نوقشت 2005/5/8

12. زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012**، مذكرة متضمنة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإقتصاد، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

13. صياد شهيناز، **الاستتمارات الأجنبية المبلشرة ودورها في النمو الاقتصادي –دلااسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لشهادة الماجستير للاقتصاد ، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران،2012 /2013

14. طاوش قندوسي، **تأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصاي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012**، أطروحة دكتوراه، في العلوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2014/2013

15. عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، إقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2016

16. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الذخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، "دراسة تحليلية قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، 2012 /2013.

قائمة المراجع

17. كريم بودخدخ ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009

18. مرادسي حمزة، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستسر، في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009

19. معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي "دراسة قساسية لحالة الجزائر (1970-2012)"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2014.

20. مقراني محمد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988_2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.**

21.وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، "دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990"**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

المجلات

1. العمرية العجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد05، الجزائر، ديسمبر 2016.
2. العوفي حكيمة، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960 إلى 2010**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 06، أفريل 2014

3. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة العدد 5، أفريل 2014.
4. بن عزة هناء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 207،

قائمة المراجع

5. حمزة مرادسي، **النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017.

6. عثمان نقار، منذر عواذ، **منهجية Jenkins-Box في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية من إعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث،2011،

7. **علي سيف على المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.**

8. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

مؤتمرات:

1. محمد كريم قروف، **تقدير فالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2001**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 20014/2001، 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف 1

المواقع الالكترونية

1. الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع ONC.DZ
2. الطاهر زروق، **تنفيد النفقات العمومية، موقع المفيد في المالية العمومية، متوفر على الموقع، http: //moufid.jimdo.com** تم الإطلاع بتاريخ 2/ماي/2018، ص2.
3. جلال خشيب، **عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي**، www.alukah.net، تاريخ الزيارة: 2018/04/21،الساعة 20:30

قائمة المراجع

المراسيم والقوانين

1. **المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/**1984- المتعلق بقانون المالية.
2. **المادة 35 من القانون 17/84**،المؤرخ في1984/07/07، المتعلق بقانون المالية.

الملحق رقم (01): تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة(1970-2016)

السنة	الانفاق الحكومي	معدل نمو الانفاق الحكومي سنويا (%)	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز سنويا (%)	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير سنويا (%)
1970	5876		1623		4253	
1971	6941	18,12	2254	38,88	4687	10,20
1972	8197	18,10	2832	25,64	5365	14,47
1973	9989	21,86	3719	31,32	6270	16,87
1974	13408	34,23	4002	7,61	9406	50,02
1975	19068	42,21	5412	35,23	13656	45,18
1976	20118	5,51	6948	28,38	13170	-3,56
1977	25473	26,62	10191	46,68	15282	16,04
1978	30106	18,19	12531	22,96	17575	15,00
1979	33515	11,32	13425	7,13	20090	14,31
1980	44016	31,33	17227	28,32	26789	33,34
1981	57655	30,99	23450	36,12	34205	27,68
1982	72445	25,65	34449	46,90	37996	11,08
1983	84825	17,09	40334	17,08	44391	16,83
1984	91597	7,98	41326	2,46	50272	13,25
1985	99841	9,00	45181	9,33	54660	8,73
1986	101817	1,98	40663	10,00-	61154	11,88
1987	103977	2,12	40216	1,10-	63761	4,26
1988	119700	15,12	43500	8,17	76200	19,51
1989	124500	4,01	44300	1,84	80200	5,25
1990	136500	9,64	47700	7,67	88800	10,72
1991	212100	55,38	58300	22,22	153800	73,20
1992	420131	98,08	144000	147,00	276131	79,54

5,54	291417	28,62	185210	13,45	476627	1993
13,38	330403	27,38	235926	18,82	566329	1994
43,37	473694	21,19	285923	34,13	759617	1995
16,23	550596	39,14-	174013	4,61-	724609	1996
16,88	643555	15,88	201641	16,64	845196	1997
3,15	663855	5,08	211884	3,61	875739	1998
16,70	774695	11,75-	186987	9,81	961682	1999
10,52	856193	72,17	321929	22,51	1178122	2000
12,55	963633	11,02	357395	12,13	1321028	2001
13,91	1097716	26,73	452930	17,38	1550646	2002
2,28	1122761	14,04	516504	5,71	1639265	2003
11,41	1250894	23,53	638036	15,23	1888930	2004
-0,46	1245132	26,47	806905	8,63	2052037	2005
15,48	1437870	87,42-	101514	19,54	2453014	2006
16,42	1674031	1313,24	1434638	26,73	3108669	2007
32,48	2217775	37,55	1973278	34,82	4191053	2008
3,71	2300023	1,37-	1946311	1,32	4246334	2009
15,61	2659078	7,11-	1807862	5,20	4466940	2010
42,80	3797252	7,00	1934500	28,31	5731407	2011
25,95	4782600	17,63	2275500	23,16	7058600	2012
-13,61	4131500	16,83-	1892600	14,66-	6024100	2013
8,78	4494300	32,17	2501400	16,13	6995800	2014
2,73	4617000	21,50	3039300	9,44	7656300	2015
4,12	4807300	4,52	3176800	3,56-	7383600	2016

- المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

الملحق رقم(02): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970- 2016)

السنة	الناتج الداخلي الخام	نسبة نمو الناتج الداخلي الخام
1970	24072,3	
1971	24922,8	3,53
1972	30413,2	22,03
1973	34593,1	13,74
1974	55560,9	60,61
1975	61573,9	10,82
1976	74075,1	20,3
1977	87240,5	17,78
1978	104831,6	20,16
1979	128222,6	22,31
1980	162507,2	26,74
1981	191468,5	17,82
1982	207551,9	8,4
1983	233752,1	12,62
1984	263855,9	12,88
1985	291597,2	10,51
1986	296551,4	1,7
1987	312706,1	5,45
1988	347716,9	11,2
1989	422043	21,38
1990	554388,1	31,36
1991	862132,8	55,51
1992	1074695,8	24,66
1993	1189724,9	10,7
1994	1487403,6	25,02
1995	2004994,7	34,8

28,18	2570028,9	1996
8,18	2780168	1997
1,81	2830490,7	1998
14,4	3238197,5	1999
27,34	4123513,9	2000
2,51	4227113,1	2001
6,99	4522773,3	2002
16,13	5252321,1	2003
17,07	6149116,7	2004
22,98	7561984,3	2005
12,6	8514843,3	2006
10	9366565,9	2007
18,26	11077139,4	2008
−9,66	10006839,7	2009
20,26	12034399	2010
20,33	14481007,8	2011
11,93	16208700	2012
2,71	16647900	2013
3,49	17228600	2014
−3,06	16702100	2015
4,22	17406800	2016

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الملحق 03: الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة.

يوضح الشكل الانتشاري للناتج الداخلي الخام خلال فترة1970-2016.

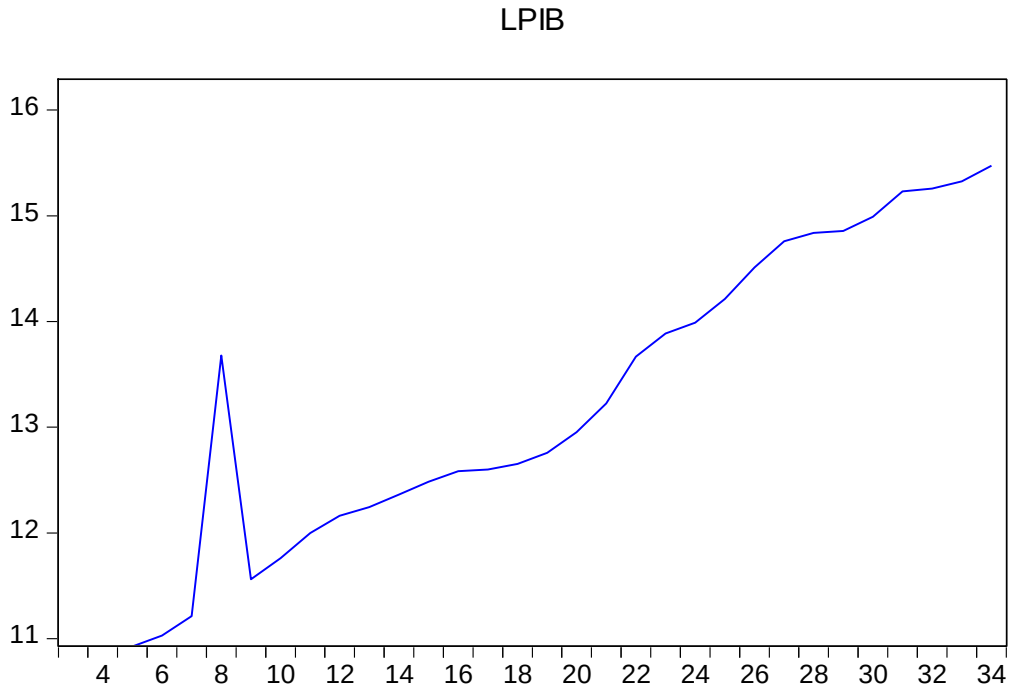

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EVIEWS.09.

يوضح الشكل الانتشاري للنفقات الحكومية خلال فترة الدراسة.

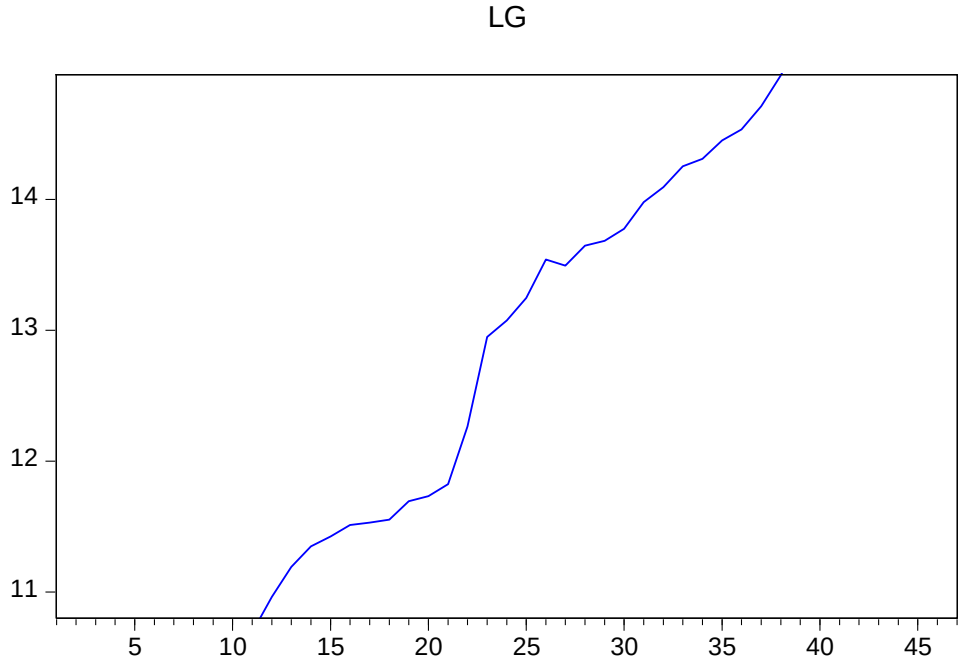

المصدر :من اعداد الطالب بالاسستعانة ببرنامج EVIEWS.09

الملحق 04: اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

اختبار الاستقرارية عند المستوى النفقات الحكومية باستعمال ديكي فولر:

Null Hypothesis: LPIB has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.244533	0.0889
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

اختبار استقرارية النفقات الحكومية عند المستوى الأول باستعمال ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.91576	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

اختبار الاستقرارية عند المستوى للناتج الداخلي الخام :

Null Hypothesis: LPIB has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.244533	0.0889
Test critical values :	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

اختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى للناتج الداخلي الخام

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit roo

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.91576	0.0000
Test critical values :	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجEVIEWS.09

الملحق 03:

الملحق (03-01):اختبار التكامل المشترك :

Date: 05/30/18 Time: 12:26

Sample (adjusted): 3 47

Included observations: 45 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LG LPIB

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.334790	21.55018	15.49471	0.0054
At most 1	0.068762	3.205810	3.841466	0.0734

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.334790	18.34437	14.26460	0.0107
At most 1	0.068762	3.205810	3.841466	0.0734

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

الملحق (03-02): معادلة انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 06/16/18 Time: 14:09
Sample: 1 47
Included observations: 47

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.129017	0.306225	6.952466	0.0000
LG	0.925253	0.023779	38.91081	0.0000

R-squared	0.971136	Mean dependent var	13.87194
Adjusted R-squared	0.970495	S.D. dependent var	2.072265
S.E. of regression	0.355954	Akaike info criterion	0.813591
Sum squared resid	5.701650	Schwarz criterion	0.892321
Log likelihood	-17.11940	Hannan-Quinn criter.	0.843218
F-statistic	1514.051	Durbin-Watson stat	1.909989
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

الملحق (03-03): استقرارية سلسلة البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.272920	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

الملحق (03-04) نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: DLPIB
Method: Least Squares
Date: 06/16/18 Time: 14:30
Sample (adjusted): 2 47
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.004614	0.082062	-0.056222	0.9554
DLG	0.964301	0.400822	2.405807	0.0205
U(-1)	-0.958577	0.154506	-6.204130	0.0000

R-squared	0.484703	Mean dependent var	0.143121
Adjusted R-squared	0.460736	S.D. dependent var	0.495116
S.E. of regression	0.363587	Akaike info criterion	0.877395
Sum squared resid	5.684392	Schwarz criterion	0.996654
Log likelihood	-17.18007	Hannan-Quinn criter.	0.922070
F-statistic	20.22355	Durbin-Watson stat	1.988606
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرج EVIEWS.09

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ(ECM) وتبين أن النفقات الحكومية تؤثر على الناتج الداخلي الخام أي عندما ينحرف الناتج الداخلي الخام خلال الأجل القصير في السنة عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيحها بنسبة 95% من نتيجة التغير الحاصل في النفقات الحكومية t+1 في السنة

ومن أهم التوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة هو ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحليل التكاليف والإرادات في إنجاز المشروعات، وتفعيل دور اجهزة الرقابة التنفيذية والمالية لها.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ

Summary

This study was aimed at to clarify the effect of government expenditure on economic growth in Algeria during the period 1970-2016. For this purpose, the analytical descriptive approach and the experimental method were used by applying the error correction model ECM. It shows that government expenditure affects the gross domestic product, In the short term in the year on the long-term equilibrium value is corrected by 95% of the change in government expenditure t + 1 per year

The most important recommendations of this study is the rationalization of government expenditure through the analysis of costs and wills in the completion of projects, and activate the role of executive and financial control.

Key words:

Government spending, economic growth, error correction model